الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مطبوعة بيداغوجية في مقياس المصطلحية
لطلبة الليسانس (السداسي الخامس) من نظام (ل.م.د)
في تخصص: لسانيات عامة، موسومة بـ:

# محاضرات
# في مقياس المصطلحية

الدكتور/ عبد الرحمان جودي

السنة الجامعية: 2017–2018

## مقدمة

هذه الدروس هي نافذة للطالب في مرحلة الليسانس، يطلّ من خلالها على هذا العلم الحديث، الذي نشأ عند الغرب ونقله العرب إلى لغتهم متوسلين آليات ومقاييس ارتضتها الفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ليصبح له أعلام ومكتبة زاخرة تجاوزت النمط الورقي القديم إلى نمط إلكتروني حديث ويسخر التطور التكنولوجي لتوفير خدمات للعلماء والباحثين.

وقد تجلّى الدرس المصطلحي العربي الحديث في نوعين من الكتابات:

– كتابة مصطلحية تقليدية: ظهرت مع بداية عصر النهضة، ولا زالت أقلام بعض الدارسين المعاصرين إلى يومنا تحافظ على ملامحها، وشغلها الشاغل إبراز الدور الريادي للغة العربية وتراثها المصطلحي التليد، مما يجعله جزءا من إشكالات الفكر العربي الإسلامي الحديث. غير إننا نفتقد (حين نطلع على غالبية أعمال رواد هذا الخطاب) إلى الدرس الوصفي لموضوعات المصطلحية العربية، ذلك أن أعلامه اقتصروا على إعادة تقديم منجزات السّلف في المجال المصطلحي. ويمكن أن نصنّف كتابات المجامع اللغوية والعلمية في هذا النمط.

– كتابة مصطلحية معاصرة: ارتكزت على المبادئ النظرية والمنهجية التي جاءت بها المصطلحية الغربية في إطار النظريتين العامة والخاصة للمصطلحية.

ويمكن أن نستشف من الأبحاث المصطلحية المقدمة في الندوات والمؤتمرات وحلقات التعريب والبحوث اللسانية الأكاديمية أنّ "المصطلحية العربية" لا زالت في مهدها على المستويين النظري والتطبيقي على السواء، فآليات صناعة المصطلح الصادرة عن مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب لا زالت في حاجة إلى جهد تنسيقيّ أكبر، تجنبا للفوضى المصطلحية.

إنّ الكشف عن بعض الأسماء المشهورة في هذا الميدان يدلّنا على الجهود الكبيرة التي بُذِلَت ولا زالت تبذل في سبيل تطوير الأبحاث المصطلحية، في الجانب التنظري منها، والتوثيق المصطلحي على حدّ سواء.

# مدخل إلى علم المصطلح

## ( النّشأة والتطور )

## أولا: المصطلح والاصطلاح

### 1- في المعجم العربي القديم:

**أ- الدلالة اللغوية:** إنّ التعريف اللغوي يشير إلى أنّ كلمة "مصطلح" مشتقة من اصطلح القوم على الأمر؛ أي اتفقوا عليه، فقد يختلف أناس على تسمية معيّنة، وقد تشيع تسمية وتنتشر أكثر من غيرها من الأسماء الأخرى المقترحة، فتلقى القبول ويصطلح الناس عليها، فتكون "مصطلحا" بينهم. ومن هنا، فالاصطلاح في المعاجم العربية القديمة هو: تصالح القوم ووقوع الصّلح والسّلم بينهم. ويمكن أن نمثّل لذلك من بعض المعجمات:

جاء في معجم لسان العرب تحت مادة (صلح): « صلح: "الصَّلاَح": ضد الفساد، صلح يصلَح ويصلُح صلاحا وصلوحا... وصلَح كصَلُح... والاستصلاح نقيض الاستفساد... والصُّلح: تصالح القوم بينهم، والصّلح السلم. وقد اصطلحوا وصَالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصَّالحوا... بمعنى واحد»[1].

وجاء في تاج العروس: « الصلاح ضد الفساد... وأصلحه ضد أفسده... و(الصّلح بالضم): تصالح القوم بينهم وهو السّلم (بكسر السين)... و(الصُّلح) أيضا اسم جماعة متصالحين... (واصطلحا واصّالحا)... (وتصالحا واصتلحا) ... كل ذلك بمعنى واحد... (واستصلح): نقيض استفسد... (والاصطلاح) اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»[2].

وفي تاج اللغة وصحاح العربية: « الصّلاح ضد الفساد، تقول، صلُح الشيءُ يصلُح صلوحا... والصّلاح (بكسر الصاد): المصالحة»[3].

(1) ابن منظور: لسان العرب، مجلد8، ص267. مادة [صلح].

(2) الزبيدي: تاج العروس، ج6، ص 547.

(3) الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية. ج1، ص383-384.

وفي المصباح المنير: « (صلُح) بالضم،... خلاف فسد، وصلح يصلح... فهو صالح... والصُّلح... وهو التوفيق... وأصلحت بين القوم وفقت. وتصالح القوم واصطلحوا...»[1].

وقال الأزهري في التهذيب: "الصُّلح" تصالح القوم بينهم، والصّلاح نقيض الفساد والإصلاح نقيض الإفساد... وتصالح القوم واصّالحوا بمعنى واحد»[2].

فالاصطلاح هو تواضع واتّفاق على معروف، ومعنى الاتّفاق مأخوذ من دلالة السّلم، وأمّا معنى المعروف فمأخوذ من نقيض الفساد. فيكون بذلك معنى الاصطلاح في اللغةّ هو اتّفاق على معروف وتواضع عليه.

وصيغة لفظ "مصطلح" هي اسم مفعول من "اصطلح" على تقدير متعلق محذوف، نحو (عليه)، ويعتبره البعض مصدرا ميميا يراد به معنى المصدر الصّريح.

**ب- الدلالة الاصطلاحية:**

أساس الاصطلاح قائم على المواضعة، كما قال ابن جني وغيره، إنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللغة هو المواضعة[3]، والمواضعة هي الاتفاق، والاصطلاح من الجذر [ص.ل.ح] وتقلباته وهو الاتفاق.

وعلى هذا الأساس تكون اللغة عامة قائمة على المواضعة والاتفاق، والاصطلاح قائم أيضا على الاتفاق، إلا أنّ الفرق: هو أنّ اللغة هي اصطلاح عام بين عموم المتكلمين، أما الاصطلاح فهو اتفاق خاص بين فئة من المتكلمين مخصوصة.

(1) الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، ص472.

(2) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، تح: عبد الكريم العزباوي. 1964. ج4، ص243. مادة [صلح].

(3) ابن جني: الخصائص، ج1، ص 51.

و"المصطلح" كلمة وضعتها فئة مخصوصة في ميدان معين بإزاء مفهوم محدّد، بحيث إذا ذكر ذلك اللفظ لا يراد به غير هذا المفهوم. ومن أبرز تعريفات الاصطلاح في المعجم العربي القديم، ما جاء في تاج العروس للزبيدي وفي الجاسوس على القاموس لفارس الشدياق، وهو أنّ الاصطلاح « اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»[1]. واعتبر الكفوي الاصطلاح «اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشئ عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد»[2]. وقال الشريف الجرجاني: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»[3]. أما عند القرافي: « فإنّ الاصطلاحات هي الألفاظ الموضوعة للحقائق"[4].

ويرى فخر الدين الرازي أن الاصطلاحات هي عرف خاص بكل طائفة من أهل العلم، كالنقض والكسر والقلب والجمع والفرق: للفقهاء، والجوهر والعرض والكون: للمتكلمين، والرفع والنّصب والجر: للنّحاة. والاصطلاح –عنده– اتفاق على وضع اسم للشيء، أي اتفاق النّاس على جعل الأصوات المقطعة والحروف المركبة معرفات لما في الضمائر. فالاصطلاح يعرف كل واحد صاحبه ما ضميره عن طريق الألفاظ والكتابة لكون اللفظ مفيدا للمعنى بالوضع. أي: « أنّ النّاس اصطلحوا على جعل تلك اللفظة المخصوصة معرفة لذلك الشيء المخصوص، فكأنهم قالوا: متى سمعتم هذه اللفظة منّا فافهموا أنا أردنا ذلك المعنى الفلان»[5].

وفي التّداول، يتخذّ كثير من الدارسين اللفظين: "مصطلح" واصطلاح" مترادفين، وفي ذلك نظر؛ إذِ المصدر في اللغة العربية يتضمّن معنى الشمولية، بينما "المصطلح" يتضمن معنى الفردية.

(1) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، ج6، ص551.
وينظر: مادة (صلح) في الجاسوس على القاموس لفارس الشدياق.
(2) الكفوي: الكليات، ص93.
(3) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص28.
(4) القرافي: شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول ، ص4.
(5) انظر: كتاب فخر الدين الرازي: التفسير الكبير، ج1، ص102. وكتاب المحصول في علم الأصول: ج1، ص40–41.

– فالاصطلاح هو: مجموع مفردات خاصة تستعمل في ميدان من ميادين المعرفة أو ميدان مهني.

– والمصطلح هو: مفردة من الاصطلاح؛ أي كلمة من مجموع مفردات خاصة لا تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة الناس.

**2- في المعجم العربي الحديث:**

تعدّدت التعريفات لمفهوم المصطلح عند الكتاب في العصر الحديث إلى أنها تدور في بوتقة واحدة، ويمكن أن نذكر بعضا منها:

– عرّف مصطفى الشهابي المصطلح وفقا لما ورد عند القدامي، ودعّمه بالتمثيل زيادة في التوضيح والبيان إذ يقول: « المصطلح العلمي هو لفظ اتفّق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية؛ فالتصعيد مصطلح كيمياوي، والهيولى مصطلح فلسفي، والجراحة مصطلح طبي، والتطعيم مصطلح زراعي وهكذا»[1].

– وعلي القاسمي أورد تعريف المنظمة العالمية للتقييس (ISO) للمصطلح في قوله: « كلّ وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أم كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما، وغالبا ما يدعى بالوحدة المصطلحية في أبحاث علم المصطلح»[2]. وهذا التعريف يشير إلى ما يهدف إليه المصلحيون من مقابلة اللفظ الواحد للمفهوم الواحدن كما أشار إلى بناء المصطلح الذي يكون لفظا مفردا ويكون مركبا.

– أمّا الشاهد البوشيخي فقد أراد أن يضع تعريفا جامعا مانعا يحيط بالمصطلح من جميع جوانبه « المصطلح العلمي أو التقني هو اللفظ الذي خصصه الاستعمال في علم من العلوم أو فن من الفنون أو صناعة من الصناعات بمفهوم معين؛ فإذا أطلقه مستعملوه من أصحاب تلك العلوم والفنون والصناعات،

(1) الشهابي: المصطلحات العلمية، ص3.

(2) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص215.

كان المقصود به هو ما اصطلحوا عليه وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى التي قد تكون لذلك اللفظ فيما يسيح بين عامة متكلمي اللغة: فإذا أطلق لفظ جرّ أو نصب أو فتح عند النّحاة كان المقصود به مخالفا لما هو معروف في اللغة المشتركة، وكثيرا ما يحدث أن يداول اللفظ عدد من المتخصصين في علوم مختلفة، فيعطيه كل واحد منهم دلالة مخالفة لما عند الآخر»[1].

### 3- في المعجم الغربيّ:

يوجد شبه اتّفاق بين اللغات الأوروبية في الألفاظ التي تقابل كلمة مصطلح في العربية، ففي الفرنسية "terme"، وفي الإنجليزية "term"، وفي الإيطالية "termine"، وفي الإسبانية "termino"، وفي البرتغالية "termo"، تقترب من حيث الكتابة والنطق من الجذر اليوناني "termo" الذي يعني الحدّ الفاصل، كما تعني كلمة "terminus" المجال والحيز.

فمعجم "هاشات "hachette" مثلا يُرجع لفظ مصطلح "terme" في اللغة الفرنسيّة و"term" باللغة الإنجليزية، إلى أصله اللاتيني ومعناه "الحدّ"، أي ما يحدّ الشيء أو المعنى[2].

ومعجم "Le petit Robert" يعرف المصطلح على أنّه: « مجموعة من المصطلحات التقنية ممحظة لتقنية معينة أو علم معين»[3]. أمّا المعجم الإنكليزي "**Oxford**"، فيعرّفه على أنّه: « كلمات خاصة أو تعبيرات تستعمل في موضوعات معيّنة»[4]، فهو يقترب من حيث اللفظ والمعنى من سابقه الفرنسي.

والمتأمل في تعريفات المعجمات الغربيّة يلاحظ أنّها ربطت المصطلح بمفهوم محدّد، وبمجال علميّ أو تقنيّ معيّن، تمييزا له من الألفاظ التي يتداولها الناس في اللغة العامة.

---

(1) الشاهد البوشيخي: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، ط1. مطبعة أنفو برانت، فاس. 2002.

(2) Dictionnaire Hachette, le dictionnaire de notre temps. 1990, p:1488.

(3) Larousse, dictionnaire de français, 2010. P:419.

(4) Oxford LEARNER'S POCKET Dictionary, fourth edition. p: 458.

كما نلاحظ توافق بين المواضعة العربيّة والمواضعة الغربيّة للمصطلح، في انتقال اللفظ من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة، بحيث تضيق دلالته ومجال استعماله، ذلك « أنّ كلّ علم ينحت لنفسه من اللغة معجما خاصا، وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللغة صورة للمواضعة الجماعيّة فإنّ المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذا يتحوّل إلى اصطلاح داخل الاصطلاح»[1].

## ثانيا: علم المصطلح والمصطلحية

### 1- المفهوم

أحد المفاهيم الحديثة نسبيا في علوم اللغة الحديثة، يسعى إلى تحديد معايير وضع المصطلحات العلمية الحديثة، ودراسة تكوين المصطلحات، ومدى تمثلها للبناء المعرفي، لذلك يُعرّف بأنه « علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، التي تعبّر عنها»[2]. فيدرس الجانب العملي التي يعني المشتغل بالمصطلح حال وضع المصطلحات أو نقلها من لغة أخرى، من جميع مستوياتها: الصوتية (ظاهرة الاقتراض)، والتركيبية (الاشتقاق والنحت والتركيب والتعبيرات الاصطلاحية)، والدلالية، فينظر في الصّعوبات التي تعرقل العمل، ويعمل على إيجاد الحل المناسب مستهديا بالنظريات والمناهج المطروحة في هذا المجال[3].

ويتنازع دراسة المصطلح علمان: علم المصطلح ويقابل المصطلح النظري "Terminologie"، والمصطلحية ويقابل القسم التطبيقي "Terminographie". وقد تعدّدت المحاولات التي تسعى إلى تمييز العلمين من بعضهما البعض، منها ما جاءت به الندوة اللغوية الأروبية(LSP 1993) التي لخصت الفرق

(1) علي جمعة (محمّد): المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، ص31.

(2) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص6.

(3) صافية زفنكي: المناهج المصطلحية، مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، منشورات وزارة الثقافة . الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010. ص10.

بينهما في أنّ: « Terminology يتضمن موضوعات كالنظرية التّصورية، وعلاقة المصطلحات، وبنية المصطلح، وتتضمن المصطلحية Terminography والمعجمية أو صناعة المعجمات Lexicography موضوعات، كتصاميم البيانات، وتسجيل المعايير، واستخلاص المصطلح، و تعريفات، وموسوعات»[1].

وعلى الرغم من هذا، يجد المتصفح للكتب التي حاولت تعريف المصطلحية خلطا كبيرا واختلافا بيّنا بين الترجمات والتسميات، بين من يعدّهما مترادفين، ومن يترجم "Terminologie" مصطلحية، و"Terminographie" علم المصطلح، والعكس بالعكس.

## 2- مجالات الدراسة:

تتناول المصطلحية جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية[2]، وهي:

أ- تبحث المصطلحية في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة ( الجنس – النوع، والكل- الجزء). والتي تتثمل في صورة أنظمة المفاهيم التي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عنها في علم من العلوم.

**ب**- تبحث المصطلحية في المصطلحات اللغوية، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وفروع علم الألفاظ أو المفردات، وعلم تطور دلالات الألفاظ.

**ج**- تبحث المصطلحية في الطرائق العامة المؤدية إلى تكوين اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العملية في لغة طبيعية بذاتها. وتصبح المصطلحية بذلك علماً مشتركاً بين علم اللغة، والمنطق والوجود، والإعلاميات، والموضوعات المتخصصة وكذلك علم المعرفة، والتصنيف.

وهذه العلوم كلها تتناول التنظيم الشكلي للعلاقة المعقدة بين المفهوم والمصطلح.

(1) صافية زفنكي: المناهج المصطلحية، مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، ص10.

(2) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص18-19.

### 3- تطور علم المصطلح

سارت المصطلحية بخطى متسارعة نظرا للتطور المتلاحق والحاجة الماسة إلى التواصل بين العلماء الناطقين بلغات مختلفة، لأجل التبادل العلمي والتقني والتجاري للخدمات المعرفية... حتى صارت علماً قائماً بذاته له قواعده وخصوصيّاته.

وقد برز الاهتمام جلّياً بهذا العلم في دول أوربا؛ فأصدر فريقٍ دوْلِي من الخبراء -ما بين عامي 1906 و1928- **معجم شلومان Schlomann** المصوّر للمصطلحات التقنية في (16) مجلداً، وبسّت (06) لغات، ورُتِب المعجم على أساس المفاهيم، والعلاقات القائمة بينها، فتصنيف المفاهيم في حدّ ذاته يُسهم في توضيح دلالة المصطلح ويوضّحه، كما أصدر **فوستر** كتاب "**التوحيد الدولي للغات الهندسية**"، وخاصة الهندسة الكهربائية عام 1931[1].

وتشّكلت (**اللجنة التقنية للمصطلحات**) ضمن الاتّحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية (ISA)، بطلِب أكاديمية العلوم السوفياتية، عام 1936. حلّت محلها -بعد الحرب العالمية الثانية- لجنة جديدة تسمى (اللجنة التقنية 37) المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي تندرج ضمن **المنظمة العلمية للتوحيد المعياري (ISO)** التي مقرُّها جنيف[2].

وقد تسارع هذا التطور عندما تأسس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيّنا عام (1971)، بالتعاون بين الحكومة النمساوية واليونيسكو؛ حيث سعى إلى إيجاد حّلول لمشكلات المصطلح المنهجية، من خلال عقده لعدة نشاطات عالمية: كانت أولاها ندوة حول التعاون الدولي في حقل المصطلحات في فيّنا عام (1975)، والمؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدولية الذي نظّم كذلك في فيينا عام (1979)، وكان آخرها الندوة التي نظّمها بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفياتية في

(1) ينظر محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص457- 458.

(2) في الفرنسية "Organisation internationale de normalisation"، في الإنجليزية " International Organization for Standardization,".

موسكو وبالاشتراك مع المنظمة الدولية لتوحيد المصطلحات والمركز الدولي لتوثيق المصطلحات والجمعية الدولية لعلم اللغة التطبيقي ومكتب تنسيق التعريب عام (1979) بُحِثَ خلالها المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلحات[1].

ويميّز أحد الباحثين بين أربع مراحل للتطور هذا العلم[2]:

1- **مرحلة الأصول (1930–1960)**: التي ظهرت فيها النصوص الأولى النظرية ل**فوستر، ولوت** ، كما تميّزت بوضع آليات منهجيات عمل مصطلحي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المنظمة للمصطلحيات.

2- **مرحلة الهيكلة (1960– 1975)**: التي شهدت تطورًا في الحاسوبيات الثقيلة وتقنيات التوثيق، كما بدأت تظهر فيها بنوك المعطيات، وبذلك بدأ التأسيس المصطلحية التي تتموقع في مسار توحيد اللغة.

3- **مرحلة التشعب (1975–1980)**: والتي لعبت فيها المصطلحية دوراً كبيرا في مسار تحديث وعصرنة لغة المجتمع ، وذلك بظهور عدة مشاريع تهتم بهذا المجال.

4- **مرحلة الآفـــاق الكبرى (منذ 1985)**: والتي شهدت ظهور توجهات جديدة، فمن جهة كانت الحاسوبيات في قمّة تحوّلها، ومن جهة ثانية أصبحت تحتِ إمرة المصطلحيين وسائل عمل وموارد أحسن ملاءمة لحاجياتهم، كما بدأت تظهر صناعات اللغة، وتبوأت المصطلحية فيها جسرا أساسياً، بالإضافة إلى خلق شبكات دولية تجمع مختلف البلدان ذات الاهتمام بالمشاكل المشتركة.

(1) ينظر محمد علي الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي . ص 151 – 150.

(2) ينظر: ماريا تيريزا كابري: المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات. ص1.

# آليات صناعة المصطلح

ثبت في خلد اللسانيين في عمومهم أنّ من خصائص اللغة البشرية قدرتها على استيعاب المفاهيم المستجدة في حياة الإنسان، فتنمو وتتطوّر باستخدام آليات لسانية في مستوياتها المختلفة؛ وتتكاثر ألفاظها وتزيد تراكيبها وتتولّد مدلولاتها، بما يسمح للإنسان بالتواصل في شتى المواقف الحياتية المتجدّدة.

واللغة العربية التي تعدّ من أطول اللغات العالمية الحيّة عمرا، قد خضعت لاختبار قدراتها على استيعاب المفاهيم الجديدة الشّديدة التدفّق عبر التاريخ، فبعد أن كانت معزولة في بيئة محدودة العناصر وتطوّقها لغات ذات حضارة، استطاعت أن تخرج من قوقعتها وتخرج من إطار لغة الأدب والمشافهة، وتغدو لغة العلم والكتابة، وتصير مصدرا لاقتراض اللغات وتعانق العالمية.

وهي في كلّ هذا لجأت إلى الوسائل اللغوية المقنّنة الخاصة بالتّطور اللغوي، وصناعة المصطلح ونموه، والتي يمكن أن نجملها في هذه الوسائل:

**أولاً: الاشتقاق**

الاشتقاق آلية من الآليات التي تستخدمها اللغة العربية في التنمية اللغوية والثراء بمفردات جديدة تلبّي مستجدات العصر، فتسير على خطى ناموس الطبيعة وقانون الحياة، وتتكاثر من داخلها، وهو ما يجعل ألفاظها تنتظم في أسر وثيقة الصّلة[1].

والاشتقاق في اللغة من شقَّ الشيء، وأصله من الشَّق وهو نصف الشّيء، أو جانب منه، ومن ثمة قالوا: شقَّ عصا المسلمين أي فرَّقهم، وقالوا: قعدَ في شقٍّ من الجبلِ أي في ناحيته[2]، و«اشتقاق الشّيء: بنيانه من المرتَجَل، واشتقاق الكلام: الأخذُ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه...»[3].

(1) شحادة الخوري: دراسات في المصطلح والترجمة والتعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر – بدمشق. 2015. ج2، ص112.

(2) ابن منظور، لسان العرب: مجلد8، ص112.

(3) ابن منظور، لسان العرب: مجلد8، ص112.

وقد عرَفه اللغويون قديما وفصّلوا فيه القول، فهذا السيوطي يقول: هو « أخْذُ صيغةٍ من أخرى، مع اتّفاقهما معنىً ومادّةً أصلية، وهيئةَ تركيب لها؛ ليُدَلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلهما اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذرٌ من حَذِر. وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتّى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفا غالبا كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط»[1]، وهو ما ذهب إليه ابن فارس حين قال: « أجمع أهل اللغة إلاّ من شذّ منهم – أنّ للغةِ العربِ قياسًا، وأنّ العرب تشتقّ بعضَ الكلام من بعض، واسم الجنِّ مشتقّ من الاجْتِنان، وأنّ الجيم والنّون تدُلان أبدا على السِّتر؛ تقول العرب للدِّرع جُنّة، وأجَنّه اللّيلُ، وهذا جنين، أي هو في بطن أمّه»[2].

فهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ بين الأصل المنتزع منه والفرع المنزوع.

ونحا المحدثون في تعريفهم للاشتقاق هذا المنحى، فيعرفه علي القاسمي قائلا: صياغة لفظة من لفظة أخرى على أن يكون –هناك– تناسب بينهما في اللفظ والمعنى[3].

ومؤدى هذا أنّ الاشتقاق يبحث في أصول الكلمات وفروعها والعلاقات بينهما، فمن المادة المعجمية [ك، ت، ب] نصوغ المصدر "كتابة"، والفعل الماضي "كتب"، والفعل المضارع "يكتب"، وفعل الأمر "اكتب"، واسم الفاعل "كاتب"، واسم المفعول "مكتوب"، واسم المكان "مكتب"...

حظي الاشتقاق باهتمام علماء اللغة قديما وحديثا، وهو ما جعل دراسته مترامية عبر العصور مستمرة، وما يجعل الدارس أمام نتاج علمي ضخم يصعب عليه الاغتراف منه والاختيار. ومن دلائل اهتمامهم به وتعمّقهم في جوانبه أن قسّموه إلى أقسام، منها:

(1) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص346.

(2) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان. 1964م. ص57.

(3) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص98.

**1- الاشتقاق الصّغير** (الأصغر):

هو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير الصّيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الحروف الأصليّة وفي ترتيبها، كاشتقاق ضارب ومضروب وتضارب ومضاربة من ضرب. يقول الشريف الجرجاني: « الاشتقاق الصغير هو أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في الحروف والتركيب، نحو ضَرَبَ من الضَّرْب»[1]. فيحافظ في هذا النوع على الحروف الأصلية وترتيبها في جميع المشتقات، مع ذلك التناسب في المعنى. ويُسمى كذلك الأصغر؛ لأنّ إدراكه لا يحتاج إلى جهد وكثير فكر.

**ب- الاشتقاق الكبير(يسمى القلب):**

يعدّ ابن جني أوّل من خصّ له بابا، ونبّه إليه وسمّاه (الأكبر)[2]، وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في تركيب بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف، ويقابل هذا النّوع من الاشتقاق ما يُدعى بالقلب اللغوي تمييزا له من القلب الصّرفي القائم على إبدال حروف اللغة[3].

فيحافظ فيه على التناسب بين الكلمتين (الأصلية والمشتقة) في اللفظ والمعنى، من دون المحافظة على ترتيب الحروف، ويشيع في الكلمات الثلاثية وتقاليبها، كانتزاع" "جبذ" من "جذب"، و"حمد" من "مدح"، و"شجّ" من "جشّ".

وهذا الضرب من الاشتقاق قليل في العربية، وصعب المنال، يعسر معه الوصول إلى المعنى الجامع بين تقاليبه الستة، وكثيرا ما يؤول الأمر إلى التمحّل لربط بعضها ببعض كما فعل ابن جني[4].

**ج- الاشتقاق الأكبر ( يسمى الابدال):**

(1) الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، ص27.
(2) ابن جني: الخصائص، ج2، ص88.
(3) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج1، ص274.
(4) ابن جني: الخصائص، ج2، ص89.

هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف الثابتة، وفي مخارج الأحرف المغيّرة، أو صفاتها، أو فيهما معا، ويقابل هذا ما يُعرف بالإبدال اللغوي، كثلب وثلم، وجثا وجذا، والرّجز والرّجس[1].

ويحافظ فيه على التناسب بين اللفظين في المعنى والمخرج، واختلاف في بعض الحروف، التي تكون من ذات المخرج أو قريبة منه، مثل: "عنوان" و"علوان"، "ثلب" و"ثلم"، "جثا" و"جذا"، "الرّجز" و"الرّجس".

يتّفق العلماء على أنّ النّوع الأول من الاشتقاق (الصّغير)، هو أكثر أنواع الاشتقاق إثراء للغة بمفردات جديدة، ومن ثمّة مدّها بمصطلحات للمفاهيم المستجدة في ميدان العلوم المختلفة، والاعتماد فيه على ذلك الكمّ من الصّيغ المعيارية الذي يقبل للقياس عليه، فإذا كان الأوائل استخدموا صيغًا من المادة المعجمية الواحدة، فكثير من صيغ المادة ذاتها لم يستخدم، ويمكن للاحق الاشتقاق قياسا وسماعا للحصول على مصطلحات منتزعة من مادة عربية، بالتوسّع في المعنى الأصلي مبالغةً، ومطاوعةً، وتعديةً، وطلبًا...

**ثانيا: المجاز**

المجاز آلية من آليات وضع المصطلحات، عرفته العرب منذ القديم، فهو « من "جازَ الشيءَ يَجُوزه"، إذا تعدَّاه. وإذا عُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وُصِف بأنّه "مجاز"، على معنى أنّهم جازوا به موضعَه الأصليَّ، أو جاز هو مكانه الذي وُضع فيه أوّلاً»[2]. وهو كلّ لفظ أريد به غير ما وضع له في وضعه الأول، لرابط؛ لذلك يشترط في اللفظ شرطان كي يسمى مجازا: « أولهما أن يكون منقولا عن معنى وضع اللفظ بإزائه أولا وبهذا يتميّز عن اللفظ المشترك، والثاني أن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما

(1) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج1، ص347.

(2) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ص278.

وعلاقة»[1].

المجاز يمكّن العالم –باستخدام هذه الآلية– من نقل الكلمة من المعنى اللغوي إلى معنى علمي، وهو ما فعله العلماء الأولون حين عمدوا إلى وضع المصطلحات على شاكلة "الرفع" و"النصب" و"الجر" و"الهمز"؛ فالمتأمل في الألفاظ الاصطلاحية المتداولة في مختلف العلوم العربية الإسلامية يجدها ألفاظا قديمةً وُسِعت مجالاتُها الدلالية عن طريق المجاز، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إمكانية استخدام المصطلح الواحد في تخصصات متعدّدة؛ على نحو ما نجده في كلمة "الرجعة" التي تعني المرّة الواحدة من الرّجوع، وفي الفقه هي الرّجوع في الطلاق الذي ليس ببائن، وفي علم الكلام هي رجوع الإمام بعد موته أو غيبته، وفي التنجيم تعني سير الكواكب، فاللفظ "الرجعة" تجاوز معناه الأصلي إلى غيره بقرينة مباشرة أو غير مباشرة تدل على ذلك.

**– أهميته:**

المجاز من وسائل التنمية اللغوية، أسهم في مدّ اللغة العربية بالمفردات التي أهّلتها لتواكب الحياة المتجدّدة عبر العصور، وتناوله الدراسون على أنّه أحد أوجه النقل أو التحويل الدلالي للفظ، فهو ينقل الألفاظ من معاني مألوفة إلى أخرى لم تُؤلف، وما تلبث تكرّر على مسامع متكلّمي اللغة كلّ حين حتى يستسيغوها ويألفوها.

ومن أمثلة الألفاظ التي نقلت من طريق المجاز:

– لفظ "**الفصاحة**" كان يدلّ على اللّبن الذي أزيل رغوه وبقى خالصُه، ونقل إلى الدلالة على حسن الكلام وجودته، برابط الجودة والخلوص.

– لفظ "**الشك**" كان يدلّ على الوخز بشيء دقيق يؤلم الجسم، ونقل إلى الدلالة على التردّد والحيرة

(1) فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الكريم، مطبعة الآداب والمؤيد، القاهرة. مصر. 1317هـ. ص47.

وعدم اليقين مما يؤلم النّفس والعقل، برابط الألم وعدم الرّاحة.

-لفظ "**الإبهام**" كان يدلّ على الظّلام الكثيف الذي لا يمكن تمييز الأشياء فيه، ونقل إلى الدلالة على الغموض واشتباه المقصود، برابط صعوبة الرؤية بالبصر والبصيرة.

ولما جاء الإسلام أثرى اللغة العربية بنقل الكثير من الألفاظ من دلالتها التي أَلِفَها النّاس إلى دلالات إسلامية خالصة، مثل: الإسلام، والقرآن، والإيمان، والجهاد، والحق، والباطل، والصوم، والركوع، والصراط، والطهارة، والقنوت، والعرش... واستغل العلماء العرب المسلمون هذه الآلية في توفير الألفاظ الدالة على المفاهيم المستحدثة في العلوم التي ظهرت في عصورهم، مثل: النّحو والصّرف والإعراب والعلوم الشرعية والحضارية...[1].

لكن المجاز -اليوم- غدا قليل الجدوى في ميدان صناعة المصطلح، من حيث اعتماده على الارتجال الذي ينبني على الذّوق، ويصعُب أن تتقاطع الأذواق واللغة العربية ثرية بالألفاظ المترادفة، ومن حيث مدّة الأخذ والردّ للاستقرار على لفظ من الألفاظ المتعدّدة[2] في عصر يشهد تدفّقا كبيرا في المفاهيم، ضف إلى ذلك أنّ المصطلحية تجنح إلى المعيارية وتعتمد على الاتفاق سدّا لكل باب من شأنه أن يؤدي إلى التعدّد الذي يؤدي بدوره إلى الفوضى المصطلحية والغموض. ومن زاوية أخرى فإنّ المجاز يختصّ بنقل ألفاظ موجودة وضعت لمعان، ولا يخصّ إيجاد ألفاظ جديدة لمفاهيم جديدة مستحدثة.

**ثالثا: النحت**

**1- المفهوم:**

النّحت آلية من آليات صناعة المصطلح، عرفته العرب منذ القدم، ونال حظوة عند علماء اللغة

(1) ينظر: مصطفى الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول)، ص72.

(2) اعتمدت كلمة «هاتف» عوضا من الكلمة المعربة «تليفون»، لكنهما ما زالا يسيران على الألسن جنبا إلى جنب منذ مدّة تقارب الخمسين سنة أو تزيد.

من أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب "العين"، وابن السِّكيت في "إصلاح المنطق"، والجوهري في "الصِّحاح" والثعالبي في "فقه اللغة".

والنّحت في اللغة الأخذ والتّنقيص والتّقليل، جاء في لسان العرب: النّحتُ النّشرُ والقشر، والنّحتُ نحتُ النّجار الخشب: نحت الخشبة ونحوها يَنْحِتُهَا ويَنْحَتُهَا نحتًا فانتَحَتَتْ... ونحتَ الجبلَ ينْحِتُه: قَطَعَه... ونَحَتَ السَّفَرُ البعيرَ والإنسانَ: نَقَصَه، وأرَقَّه على التَّشْبِيه[1]. وفي محيط المحيط: « نحت القلم والعود.. براه. والحجر سواه وأصلحه. والخشبة نجرها. ونحت السفرُ البعيرَ صاحبه أنضاهُ»[2].

ولكن النّحت قد يأخذ سبلا أخرى في المعنى غير الانتقاص والتقليل، ومن ذلك النّحيتة التي تعني طبيعة الإنسان التي بني عليها، وقد خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[3]. وفي ذلك دلالة على تمام الصنع ودقته، يقول ابن فارس: « نحت كلمة تدل على نجْرِ شيء وتسويته بحديدة ... وانحيتة: الطبيعة، يريدون الحالة التي ينحت عليها الإنسان، كالغريزة التي غرز عليها الإنسان»[4]. وفي هذا إشارة إلى ما في النّحت من هندسة وتنسيق وتسوية.

وفي الاصطلاح هو: « انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه»[5].

ولقد احتاجت العرب قديما إلى النّحت دفعًا للالتباس الذي يكتنف المنسوب إلى أسماء الأماكن والأعلام المركبة تركيبا إضافيا؛ إذ ينسبون إلى أحد طرفيها، ويؤدي ذلك إلى غموض فنحتوا من الطرفين

(1) ابن منظور: لسان العرب، مجلد 10،ص67.
(2) بطرس البستاني: محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية)، مكتبة لبنان، بيروت، 1978. ص 881-882.
(3) سورةالأعراف، الآية 70.
(4) ابن فارس: مقاييس اللغة، ص69.
(5)ابن فارس: مقاييس اللغة، ص70.

كلمة واحدة وعاملوها في النّسب على هذا الأساس، وقالوا: عبشميّ في النّسب إلى عبد شمس، ومرقسيّ في النّسب إلى امرئ القيس. وتبعهم المحدثون في ذلك فقالوا: "البرمائي" من "البر والماء"، و"القروسطي" من القرون الوسطى، و"الزمكان" من الزمان والمكان...

**2- أنواع النحت في اللغة العربية:**

أ- **النحت الفعلي:** انتزاع فعل من فعلين أو كلمتين أو أكثر ليدلّ على النّطق بهما كليهما أو على مضمونهما، ومن الأمثلة المتداولة: "حوقل" المأخوذة من لا حول ولا قوة إلا بالله، "حمدل" المنتزعة من الحمد لله، و"سبحل" قال سبحان الله، "بأبأ" قال بأبي أنت، "بعثر" بعث وأثار، "بلطح" بلط وبطح...

**ب- النحت النسبي:** نسبة شخص أو شيء إلى مكانين، كما في: "طبرخزيّ" التي تشير إلى النسبة إلى بلدتي طبرستان وخوارزم معاً، أو ينسب إلى اسم مكان أو قبيلة مركب تركيبا إضافيا مثل "عبشمي" المنحوتة من عبد شمس، "عبدريّ" نسبة إلى عبد الدار.

ج- **النحت الوصفي:** انتزاع صفة من كلمتين لتدل على معناهما، كما في: "صِلْدَم" وهو شديد الحافر المنحوتة من "الصّلد" "الصدم" ، و"ضِبَطْر" من ضبط وضبر وهو للرجل الشديد، "الصّقعب" من المنحوتة من الصّقب والصّعب.

د- **النّحت الاسمي:** انتزاع اسم من كلمتين، كما في: "جلمود" المنحوتة من جلد وجمد ومثل "حَبْقَر" للبَرَد المنحوتة من حب وقرّ، وعقابيل من عُقبى وعلّة.

**3- صور الكلمات المنحوتة:**

- [ كلمة أجنبية + كلمة أجنبية]: كما في كلمتي "تلغراف" [Télé+graphe]، و"تلفون" [Télé+phone] اللتين دخلتا اللغة العربية عن طريق التعريب.

- [ كلمة عربية + كلمة عربية]: كما في "متشائل" المنحوتة من متشائم ومتفائل.

- [ كلمة عربية + كلمة أجنبية]: كما في "**كهرومغناطيسي**" المنحوتة من كهرباء التي عرفتها العربية قبل النهضة، ومغناطيسي المقترضة، جمالوجيا في "esthetics" وفكرولوجيا في "ideology".

- [حرف أو ظرف + كلمة عربية]: هذه صورة للنحت شاعت في العصر الحديث، تتخذ شكل تركيب مزجي بالإلصاق، مثل: لا مركزية، ولا إرادي، ولا سلكي، ولا أخلاقي، ولا شعوري، أو مثل: فوق سمعي، وفوق بنفسجي، وفوق صوتي، وفوق إشباعي، وفوق مجهري، تحت الحمراء، وما ورائي...

## 4- طريقة النحت:

من خلال أمثلة النحت نلاحظ ما يأتي:

- عدم التقيد بأخذ الكلمة المنحوتة من جميع كلمات الجملة المنحوت منها. كما في "هيلل" منحوتة من جملة (لا إله إلا الله).
- عدم التقيد بأخذ عدد من الحروف من كل كلمة؛ ففي حين أخذت كلمة "مَشْأَلَ" حرفا واحدا من كل كلمة من جملة (ما شاء الله) نجد أن كلمة "حَسبلَ" أخذت ثلاثة حروف من الكلمة الأولى وحرفا واحدا من الكلمة الثانية من جملة (حسبي الله). أما كلمة "مشكن" فلم تأخذ أي حرف في لفظ الجلالة في جملة (ما شاء الله كان).
- عدم التقيد بترتيب الحروف الأصلية للجملة المنحوت منها مثل "طبلق" المأخوذة من جملة (أطال الله بقاءك).
- عدم الالتزام بالحركات والسكنات الأصلية مثل "سَبْحَلَ" المنحوتة من (سبحان الله).

## 5- دور النحت في صناعة المصطلح:

تباينت مواقف العلماء العرب من اتّخاذ النّحت وسيلة فاعلة في توليد الألفاظ في اللغة العربية واصطناع المصطلحات العلمية:

– منهم من يقرّه كآلية من آليات صناعة المصطلح، ويؤكد على وجود هذه الظاهرة في التراث العربي، ويتّخذ من الأمثلة التي ساقها العلماء شاهدا على ذلك، وأنّه بإمكانه أن يمدّ اللغة العربية بعدد من المصطلحات العلمية، خاصة في صورته الإلصاقية.

– ومنهم من لا يقرّه، بدعوى أنّ اللغة العربية اشتقاقية بطبعها، وأنّ النحت –وإن وُجد في التراث– أمثلته قليلة ودوره يسير في مدّ اللغة العربية بالثروة اللغوية على مرّ تاريخها الطويل، كما أنّ المنحوت يطمس معنى المنحوت منه، ويبقى تخريج المنحوت منه إلا ضربا من التّخمين والتأويل البعيد والاجتهاد الذي لا يلاقي القبول دائما[1].

وكان قرار المجامع اللغوية في الوطن العربي أن أجازت النّحت عندما تلجئ الضّرورة العلمية إليه، من ذلك ما نصّ عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة: بأنّ النحت « ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة العربية قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كلّ الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسه، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعي ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسمًا اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النّسب، وإن كان فعلاً كان وزن (فَعْلَلَ) أو (تَفَعْلَلَ) إلا إذا اقتضت الضّرورة غير ذلك، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة»[2].

وعلى الرّغم من أنّ اللغة العربية اليوم في حاجة إلى النّحت بغية ترجمة بعض المصطلحات العلمية، ولكن النحت يحتاج إلى ذوق سليم خاصة، فقد تكون الترجمة بكلمتين عربيتين أو أكثر دلالة على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة لا يستسيغها الذوق العام. وهذا ما يفسّر قلّة استخدام النّحت عند القدامى والمحدثين في صناعة المصطلحات، حتّى إنّ بعضهم يقدر أن المنحوتات الشائعة الناجحة في العربية تعّد على الأصابع، ولا تتجاوز المئة، وما يؤكد ذلك الدراسة التي مسّت ثلاثة معاجم أصدرها

(1) ترزي فؤاد: الاشتقاق، ص358.

(2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934 – 1984)، ص21–22.

مكتب تنسيق التعريب ( في الفيزياء والنفط والطب) لا يوجد سوى ثلاثة عشر (13) مصطلحا وضعت بواسطة النحت[1].

فاللغة العربية لغة اختزال، ولا ضير في أن تؤدي معنى علميّا بأكثر من كلمة، عوضا من إيجاد ألفاظ يشوبها لبس ويشتكل معناها على العربي، وهذا لا يعني سدّ باب النحت، بل حصره في الضرورة، وعندما تعوز الحاجة إليه[2].

(1) جامعة الدول العربية، المكتب الدائم للتنسيق والتعريب في الوطن العربي: مجلة اللسان العربي، الرباط. العدد19.

(2) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلح العلمي في اللغة العربية في القديم والحديث، ص111-112.

**رابعا: الترجمة**

تعدّ الترجمة من الآليات المعينة على وضع المصطلحات؛ إذ يتمّ بمقتضاها البحث في المعاجم اللغوية العربية عن دوال عربية موجودة من قبل لتقابل مدلولات لدوال أجنبية، من دون أن يمسّ هذه الدوال العربية أيّ تغيير صرفي أو تركيبي، على خلاف المعرّب والدخيل الذين يؤخذ فيها الدال والمدلول معا ويؤدي ذلك إلى ميلاد وحدة لغوية جديدة، وفي الترجمة يكتفى بإعادة بعث الوحدات اللغوية القديمة بمدلولات جديدة.

والترجمة في المعاجم اللغوية العربية يراد بها جملة معانٍ منها: التّفسير، والإيضاح، والنّقل. وفي ذلك قال ابن منظور: « الترجمان: المفسّر، وقد ترجمه وترجم عنه»[1].

فالواضح أن ابن منظور أكَّد في تعريفه على المادة اللغوية وطريقة نطقها والقياس عليها مقيما المعنى على التفسير والإبانة، أما المصباح المنير فجاء فيه: « ترجم فلان كلامه إذا بيَّنه وأوضحه، وترجم كلام غيره إذا عبَّر بلغة غير لغة المتكلم»[2]، فنظر إلى المعنى من زاويتين.

1- **دلالة كلمة ترجم:** تحمل مادة ترجم اللغوية دلالة معجمية ودلالات سياقية متعددة.

- ترجم: نقل نصًا من لغة إلى لغة أخرى مغايرة: ترجم نصًا إلى الفرنسية، وترجم برقية هاتفية لاسلكية: فكّ رموزها ونقلها كلمة كلمة.
- وترجم فكرة الفيلسوف فسَّرها وشرحها.
- وترجم حياة الأديب: كتب سيرته وتاريخ حياته، ومنه فن السّير والتّراجم.
- وترجمة ذاتية: كتب سيرة حياته بنفسه.

(1) ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص219.

(2) الفيومي: المصباح المنير، ج1، ص84.

• المترجم: من حذق فنّ الترجمة واِتّخذها مهنة: يترجم الوثائق والنصوص.

وأما **اصطلاحا** فإن التعاريف الاصطلاحية اِتفقت: أن كلمة ترجمة تدل على نقل الألفاظ والمعاني والأساليب من لغة إلى أخرى مع المحافظة على التكافؤ ومن دون الإخلال بالمعنى[1].

وقد ذهب اللسانيون إلى أبعد من ذلك، فعّدوا الترجمة علمًا فرعيًا من اللّسانيات التطبيقية، فقالوا: إن الترجمة عملية لسانية لنقل المكافآت بين لغتين مختلفتين، وقد تكون أكثر من ذلك لأنها تبحث في السّمات المنغرسة في النّص الذي تتجاوز لسانيته[2].

(1) جورج مونان: علم اللغة والترجمة، ترجمة أحمد زكريا إبراهيم،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر. 2002م. ص10.
(2) المرجع نفسه.

### 3- جهود العلماء العرب والمسلمين قديما في ترجمة المصطلحات:

تفطن العلماء القدامى إلى أهمية نقل ذخائر الأمم الأخرى إلى العربية، فاقتحموا مجالات العلوم وأثبتوا أن اللغة العربية باستطاعتها أن تتبنى المصطلحات العلمية في الفلسفة والطب، والفلك، والفيزياء، والرياضيات، والكيمياء، والزراعة، والصناعة ... وغيرها من العلوم.

وعرفت الحضارة العربية الإسلامية حركة علمية رائدة، فلقد أدخل المترجمون النصوص العلمية إلى العربية، ودمجوا المصطلحات في جملة ألفاظها؛ فاتسعت معاجمها وغدت هذه المصطلحات صالحة للتعبير عن العلوم إجمالاً.

ومن العلماء الذين برزوا في ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى العربية نذكر **حنين بن إسحاق**(ت264هـ) الذي أُثِر عنه مؤلفات علمية وفلسفية هامة، فقد اِهتمّ كثيرًا بمنطق أرسطو وترجم غالبيته، نظرًا لإتقانه اليونانية والسريانية، وقد تعددت لديه المصطلحات فكان يدقق في المصطلح حتى يهتدي إلى إيجاد ما يقابله باللغة العربية.

من المصطلحات الفلسفية التي ترجمت إلى اللغة العربية: الأزل- الأبد- القديم- الحديث- العلّة- الوجود- العدم- الصورة- المعلوم.

### 4- الترجمة عند المحدثين:

انصرف العلماء المحدثون إلى ترجمة مصادر العلم ومراجعه في مختلف التخصصات، وقد سعى كل مترجم إلى وضع تعابير وألفاظ تروق له وقد لا تروق لغيره، وأدى هذا إلى فوضى الترجمة في العديد من القضايا التي تهم ميدان المصطلح، وبات ضروريا وضع شروط صحيحة عامة متفق عليها بين العواصم العربية في ترجمة المصطلح، وأن يوكل الأمر إلى المؤسسات العلمية المنصّبة، على غرار ما يقوم به مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للجامعة العربية، أو المجامع اللغوية العربية.

## 5- أنواع الترجمة:

اعتمد الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمن" تقسيما للترجمة يتلخص في ثلاثة أنواع[1]:

أ- **الترجمة التحصيلية:** (وتسمى النقل أو الترجمة الحرفية)، يعطي المترجم الأولوية للاعتبارات اللغوية، فينشغل بالمطابقة بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها من حيث المعجم أو من حيث التراكيب، وتستعمل في النصوص النفعية والعلمية.

**ب- الترجمة التوصيلية:** (وتسمى الترجمة التقريبية)، يسعى المترجم إلى إيجاد المعاني التي تقرب النص الأصل إلى النص الهدف، فيلجأ إلى إجراء تغييرات شكلية مستعينا بمختلف الوسائل كالتكييف والاقتباس. كما يطلق على هذا النوع من الترجمة أيضا "الترجمة غير المباشرة"، فيتحرر المترجم -أثناء عمله- من كلمات النص الأصلي وتراكيبه، ويعمل على نقل المضامين الفكرية للنص المصدر إلى الهدف.

**ج- الترجمة التأصيلية:** (وتسمى الترجمة التأسيسية)، فلا يكفي في هذا النوع من الترجمة أن يتوفر المترجم على الكفاءة اللغوية التي تنهض على نقل الألفاظ، كما في الترجمة التحصيلية، ولا على معرفة المضامين كما في الترجمة التوصيلية، وإنما يشترط عليه إدراك المقاصد بحيث يستطيع التفاعل مع النص المترجم والتحاور معه في إطار المجال التواصلي للمتلقي، فينتج عنه إدماج النص المترجم في البيئة المعرفية واللغوية والثقافية المتلقية.

وينكب انشغال المترجم في الطريقة التحصيلية على القضايا اللغوية للنص، أما في الطريقة التوصيلية، فعلى الجوانب الاستشكالية والبناء الاستدلالي للنص، وفي الطريقة التأصيلية على التصرف في المضامين المنقولة لتناسب الثقافة المتلقية.

(1) علي القاسمي: الترجمة في تجربة المغرب العربي، ص 81-82.

## 5- إشكالية ترجمة المصطلح في الوطن العربي:

شهد القرن التاسع عشر موجة من التطورات مست مختلف المعارف الإنسانية والتكنولوجية، مما أدى إلى ظهور مفاهيم علمية حديثة تم التعبير عنها بمصطلحات جديدة، وما لوحظ أن هناك غيابا للانسجام بين هذه المفاهيم المتنامية والمصطلحات المعبرة عنها. فأفرزت هذه الظاهرة وضعا يتسم بالنقص الكبير في هذه المصطلحات، ولاسيما في الدول العربية لكونها دولا مستهلكة وليست منتجة. ومن الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة:

* بعض المدرسين تلقوا تعليمهم باللغة الأجنبية.

* حداثة الجامعات واعتمادها على المدرسين الأجانب.

* التطور السريع للعلوم والتكنولوجية المصحوب ببطء حركة التعريب في الوطن العربي.

* كثرة المصطلحات الأجنبية التي تقدر بحوالي50 إلى 100 مصطلح يوميا.

* تخوف بعض الأساتذة من التدريس بالعربية، لأن ذلك يحتاج إلى جهد كبير.

* تفضيل بعض الباحثين النشر باللغة الأجنبية، وذلك لأن قراءها أكثر بالنسبة للناشر باللغة العربية.[1]

وهذا ما يجعل الأمر عسيرا على المعرب والمترجم على حد سواء، وبالتالي سيؤثر سلبا في عملية الترجمة، لأن المترجم يبقى عاجزا عن إيجاد المقابل للمصطلح الأجنبي على الرغم من كون الفكرة المراد التعبير عنها واضحة في ذهنه. ولا يعود السبب الأساسي لهذا الوضع إلى ضعف اللغة العربية أو عجزها على التعبير عن حاجات المجتمع ومتطلباته إزاء اللغة الأجنبية، أو عدم قدرتها على استيعاب كل هذه المفاهيم الجديدة، ولكن يعود إلى اللغويين الذين تقع مسؤولية النجاح أو الإخفاق على عاتقهم. وهذا ما سيؤدي إلى ظهور مشكلة المصطلحات. كما يعود السبب أيضا إلى

(1) خضر بن عليان القرشي: تعريب العلوم ووضع المصطلحات، مجلة اللسان العربي، عدد 22، 1983. ص 144.

غياب استراتيجية واضحة أو عدم إتباع منهج واضح لوضع المصطلح الملائم، وهذا ما يؤدي إلى عشوائية انتقاء المصطلح واستعماله.

وهناك إشكال آخر يواجهه المترجم أثناء الترجمة، وهو اختلاف ترجمة المصطلح الواحد في عدة معاجم، فلا يوجد إجماع على المصطلح المترجم، بل يبقى مجرد اقتراح فردي يضعه كل مؤلف لمعجم معين. أضف إلى ذلك غياب مؤسسات وطنية للترجمة عموما والمصطلح خصوصا ذات استراتيجيات وأهداف واضحة.

ويمكن حصر الإشكاليات اللغوية التي يواجهها المترجم في وضع المصطلح الملائم في النقاط الآتية[1]:

- ✓ عدم الاطلاع على التراث اللغوي.
- ✓ عدم التقيد بمنهجية واضحة لوضع المصطلحات.
- ✓ خلط المترجم العربي بين السياقات المختلفة للفظ الواحد.
- ✓ عدم المكافأة بين الرصيد المعرفي للألفاظ المترجمة وبين الرصيد اللغوي، ونقصد بهذا عدم وجود ألفاظ عربية كافية تقابل الفيض الهائل من المصطلحات الاختصاصية المتزايدة.
- ✓ تغير مدلول المصطلح بتغير الزمن، ولهذا يجب على المترجم أن يمتلك ثقافة واسعة للإحاطة بهذا المصطلح.

ويجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية تميزت بحركة ترجمية محدودة في الوقت الراهن، قلّما تلقى فيها إجماعا حول المصطلحات العلمية على نحو ما نراه في ترجمة المصطلح اللساني.

(1) سعيدة عمارة كحيل: دراسات الترجمة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن. 2011. ص36.

## خامسا: التعريب

### 1- المفهوم:

التعريب في مدلوله الاصطلاحي يدخل ضمن ظاهرة لغوية عالمية يطلق عليها "الاقتراض اللّغوي" (emprunt)؛ فاللغة العربية اقترضت الكثير من الكلمات غير العربية، وأقرضت كثيرًا من مفرداتها إلى اللّغات الأخرى، وهو دأب اللغات عبر التاريخ في تطورها وتعايشها؛ تستقطب المفاهيم الجديدة وتسوعب المستحدثات. ولم تسلم لغة من لغات العالم من هذه الظاهرة، وإذا مثلنا للغات العالمية اليوم، نجد أنّ اللغة الفرنسية تضمّ سبع مائة (700) كلمة ذات أصول عربية، واللغة الأولى على الصّعيد العالمي، الإنجليزية تضمّ ألف (1000) كلمة ذات أصل عربي[1].

وعرّف ابن منظور التعريب بقوله « تعريب الاسم الأعجمي، أن تتفوّه به العرب على منهاجها فنقول عرّبته العرب وأعربته أيضًا»[2]، وقال السيوطي: «المعرّب هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها، وعن تعريب الاسم الأعجمي " أن تتفوه به العرب على منهاجها"»[3].

وفي العصر الحديث عرّفه حسن ظاظا بقوله: «هو لفظ استعاره العرب الخلص في عصر الاحتجاج باللغة من أمّة أخرى واستعملوه في لسانهم»[4]. وحاول مجمع اللغة العربية أن يجمع مفهوم المعرب بالقول «كلّ ما استعمل في اللغة العربية من ألفاظ سواء ألحقت بأبنية عربية أم لم تلحق»()، لكن هذا يجمع بين المعرب والدخيل الذين يفق بينهما المحدثون؛ إذ يرون أن الدخيل ما أخذته اللغة العربية من غيرها من اللغات بعد عصر الاحتجاج، وؤتى بالكلمة كما هي أو بتغيير طفيف في

(1) مجلة اللسان العربي، العدد 39، ص37.
(2) لسان العرب، مجلد10، ص83.
(3) المزهر، ج1، ص268.
(4) حسن ظاظ: كلام العرب –من قضايا اللغة العربية، ص79.

النطق[1]. ويمكن أن نجمل الفرق بين المعرب والدخيل في نقطتين:

– المعرب ما أدخل عليه تغيير ليلحق بالأبنية العربية، والدخيل ما حافظ على بنيته الغريبة في اللغى العربية.

– المعرب ما استعمله العرب الخلص في عصر الاحتجاج، والدخيل ما جاء بعد ذلك.

وقد عرفت العربية هذه الظاهرة عبر تاريخها الطويل؛ فالشعر الذي قيل في العصر الجاهلي فيه من ألفاظ الأقوام والحضارات التي اتّصل بها العرب من روم وفرس وحبش وأنباط وهنود... وغيرهم. فالألفاظ مثل: السجنجل، الزئبق، الأرندج... هي ألفاظ معربة[2]. كما عجّت أشعار العصر الأموي، والعباسي خصوصا بالمعرب من الألفاظ، حينما تعاطى الشعراء مع ألفاظ الحضارة بالعيش في القصور واختلاط الملل والنّحل، ولم يجد العلماء أي حرج في إدخال المصطلحات العلمية إلى اللغة العربية لما كانوا بصدد ترجمة الكتب العلمية من اليونانية والسريالية والهندية...

ويمكن أن نشير إلى الجدل الذي دار حول وجود المعرب من الألفاظ في القرآن الكريم، إذ يتمسّك فريق من العلماء بعربية الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم سندهم في ذلك الآيات من قوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا لَعَلَكم تَعقلُون﴾[يوسف/2]، وقوله عزّ وجلّ ﴿قرآنًا عَرَبيًا غير ذي عوجٍ لَعَلَهم يَتَقُون﴾ [الزمر/28]، وفريق قال إنّ الألفاظ من مثل: سجيل، مشكاة، أباريق، استبرق، قسورة، فردوس... ليست من اللسان العربي، وكانوا يستعينون بالصّحابة من الأعاجم في فهم بعض هذه الألفاظ.

وكان تخريج بعض العلماء موفّقا بين الرأيين، فارتؤوا بأنّ هذه الألفاظ الواردة في القرآن قد اقترضها العرب وسارت على ألسنتم لفترة من الزّمن من قبل أن ينزل بها القرآن الكريم[3].

(1) حسن ظاظ: كلام العرب –من قضايا اللغة العربية، ص268.

(2) مجلة اللسان العربي، العدد39، ص38.

(3) مجلة اللسان العربي، العدد 39، ص39.

## 2- وظيفة التعريب في صناعة المصطلح:

صار التعريب اليوم أداة فعالة في اِستقبال مسميات المخترعات والابتكارات الجديدة على اختلاف حقولها وتخصُّصاتها، ولا يمكن الاستغناء عنه إطلاقا، ولا غنى عنه لتيسير الأداء العلمي العربي والعمل على توحيده، ولا ينبغي أن نستهجنه ويخطئ من يعتقد أنه لا يلائم الذوق العربي، فالألفاظ عندما تعرب وتُتداول بِاستمرار تستقيم على اللّسان العربي وتشيع على الألسنة وتصبح جزءً من المتن الأصيل للغة، بل وتشتق منها الأفعال، فقد اِشتق القدماء من الديباج، دبَّج والديباجة والتدبيج واشتق المحدثون من مبستر: بستر وبسترة، ومن الرسكلة: رسكل يُرسكل رسكلةً، ومن الفبركة: فبرك يفبرك، ومن الكهرباء: كهرب يكهرب كهربأة، ومن التلفزيون: تلْفَزَ وتلفزة، ومتلفزٌ، ومن الميكانيك: مكنَنَ، المكننة، ومن البلاستيك نقول البلاستيكية، ومن المازوت نقول محرك مازوتي.

## 3- قواعد تعريب المصطلح الأجنبي:

عند تعريب الألفاظ الأجنبية، ينبغي مراعاة بعض القواعد التي وضعتها المجامع العربية وتضمنتها توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح، وأهم هذه التوصيات([1]):

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية، فإذا وُجدت طريقتان لنطق الكلمة الواحدة باللغة الانجليزية، مثلاً "تُليب" و"تيوليب"[2] نختار النطق الأول لأنه أيسر.

ب- التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً. وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صيغها أو كليهما ، ومن أمثلة ذلك: كلمة "فيلوسوفيا" اليونانية التي عُرِّبت بلفظ "فلسفة" على وزن "فعللة".

(1) ينظر: مجلة مجع اللغة العربية الأردني، ج11-12، 220.

(2) نوع من الأزهار.

ج- اعتبار المصطلح عربيا يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتسخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية. ومن أمثلة ذلك الكلمة المقترضة "تلفون" التي اشتق منها على وزن "فعلل": تَلْفَنَ يتلفن تلفنة.

د- ضبط المصطلحات عامة، والمعرَّب منها خاصة، بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها.

**4- الدلالات المختلفة للفظ التعريب:**

بعد استقراء الاستعمال اللغوي الحديث للفظ التعريب وجدنا لهذه الكلمة أربع دلالات رئيسة نجملها فيما يأتي مرتبة من الخاص إلى العام:

أ- التعريب هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية كما هو دون تغيير فيها أو مع إجراء تغير وتعديل لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية لتتفق مع الذوق العام للسامعين ، ولتيسير الاشتقاق منها. وعند نقل اللفظ الأجنبي كما هو إلى اللغة العربية يسمى دخيلاً، وعند تغييره يسمى معرباً. ويطلق على هذه العملية برمتها الاقتراض اللغوي أو الاستعارة اللغوية.

ب- التعريب هو نقل معنى اللفظ الأجنبي وهذا الاستعمال يسمى حقيقة ترجمة وليس تعريباً.

ج- التعريب هو استخدام اللغة العربية لغة للإدارة أو التدريس أو لكليهما . وقد استخدم لفظ التعريب بهذا المعنى مع إقدام الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على استعمار البلاد العربية أو فرض الحماية والوصاية عليها. وقامت هذه الأقطار بفرض لغاتها في التدريس والإدارة.

وعندها بدأت المطالبة بإحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية في المجالين المذكورين. وهكذا يصبح التعريب بهذا المعنى اختياراً أساسياً وحضارياً.

د- التعريب هو اتخاذ قطر بأكمله اللغة العربية لغة حضارية له أي تصبح لغة التخاطب والكتابة السائدة فيه ، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية .

وفي حقيقة الأمر استخدم التعريب بهذا المعنى في صدر الإسلام إبان الفتوحات الإسلامية، والتعريب بهذا المعنى عملية تمت نتيجة لتظافر عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية

## ملحق

المبادئ الأساسية في منهجية وضع واختيار المصطلحات العلمية التي أقرتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، ذي المضمون الواحد، في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم ودارسيه.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي[1] لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها .

ت- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل .

ث- اشتراك المختصين المنتجين والمستهلكين في وضع المصطلحات .

ج- مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال على الدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها .

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (بما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة .

1 **تصنيف ديوي العشري**: وضع هذا النظام الأمريكي (ملفل ديوي) وهو أول نظام تصنيف من نظم تصنيف المكتبات بالمعنى الحديث وأكثرها شهرة في نفس الوقت.

8- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلاً .

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ .

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به .

11- تفضيل الكلمة المفردة؛ لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع .

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي .

13- في حالة المترادفات، أو القريبة من الترادف، تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح .

14- تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة .

15- عند وجود ألفاظ مترادفة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها كمجموعة واحدة .

16- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة .

17- التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيماوية .

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي :

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية .

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً .

جـ- اعتبار المصطلح المعرب عربياً، يخضع لقواعد اللغة العربية، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية .

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح .

هـ- ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصاً على صحة نطقه ودقة أدائه.

# جهود علماء العربية في صناعة المصطلح

المصطلحية علم حديث النشأة في الغرب، ولم يخص علماء العربية دراسة المصطلح بعلم خالص كما فعلوا مع علوم اللغة والنّحو والصّرف والمنطق والفلسفة... ومن يقرأ الكتب التراثية قراءة متأنية يقف على ما يمكن أنّ نعدّه تأسيسا عربيا لهذا العلم؛ ذلك أنّ العناية بالمصطلح شغلت بال العلماء ابتداء من صدر الإسلام، لتنتشر في السذاحة الفكرية العربية بعد ذلك، إذ تفرقت مجالاته في مباحث من كتب الحديث والتّفسير والفقه والأصول والبلاغة وعلم الكلام والمنطق والفلسفة... ذلك أنّ الفكر العربي الإسلامي جاء في صورة رسالة تغييرية مسّت المفاهيم التي شاعت في الجاهلية، وسعت إلى بناء نسق مفهومي جديد يقوم على أساس العقيدة الجديدة وما حملته من أفكار جديدة ومفاهيم مستحدثة، وترجم ذلك رصيد مصطلحيّ خاص ينبئ عن هويته الفكرية في جميع نواحي الحياة بتفرعاتها وتفاصيلها، فألفينا مصطلحات من قبيل: الوحيّ والتّوحيد والحرام والحلال والقيامة والوضوء والصّلاة والصّوم والزّكاة والحجّ والدّعوة والمؤمن والفاسق والأمة والملّة والجهاد والخلافة والشريعة والشورى... وهي مصطلحات تحمل في طياتها شحنة عقدية جعلتها متميزة من المفاهيم التي ألفها العربيّ قبل انتشار الدّعوة المحمدية في حنايا جزيرة العرب، وهو ما استدعى أن ينبري علماء مخلصون لإحاطة هذا النظام المفهومي الجديد بالدرس والضبط والتأطير حتى برزت علوم لم يكن للعرب سابق عهد بها؛ كعلم مصطلح الحديث، وعلم التفسير، وعلم الفقه، وعلم الأصول، وعلم الكلام والفلسفة...

ويمكن أن نستجلي احتفاء علماء كلّ فن بالدّرس المصطلحي فيما يأتي:

**أولا- صناعة المصطلح عند علماء الحديث**

لما انتشر الإسلام في أرجاء الجزيرة العربية، ظهرت حاجة المسلمين إلى تدوين كلّ ما يتعلّق بالشّرع، فكانت البداية مع تدوين الوحيّ، وتلتها خطوة أخرى في تدوين الحديث والاهتمام به إلى أن ارتقى إلى درجة العلم (علم الحديث)، بل وقد عرف بـ(علم المصطلح)؛ وسبب هذه التسمية يعود إلى أنَّه علم يهتم باصطلاحات أهل الحديث، من تعريف وشرح وإيضاح لما اصطلحوا عليه من ألفاظ متداولة في هذا العلم، وقد ارتبطت نشأته بنقل السّنة النبوية من دون أن يمسّها تحريف أو زيادة أو نقصان، لذلك

ارتبط مصطلح الحديث بالصّدق في روايته، فكانت المفاهيم والمصطلحات تصبّ في هذا المضمار، كـ:عدالة الرّواة، والسّند، والعدل والثقة، والثبت، والمبتدع، والحسن والصحيح والضعيف، والجرح والتعديل، والمرسل والمنقطع، والمفصل والمعلق، والغريب، والفرد، والشاذ، والمعلول...[1]، وكان لمصطلح الحديث صدى في المصطلح اللغوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170هـ) ومن جاء بعده، نظرا للبيئة التي نشأوا فيها، واستقوا منها تكوينهم الأولي، وهي بيئة فرض فيها المحدثون سيطرتهم على ساحة الفكر، فجنح اللغويون إلى جمع اللّغة من مصادرها الصّحيحة، وسعى الأدباء إلى توثيق النّصوص على منوال المحدثين الذين سنّوا القواعد وأصّلوا الأصول لعملهم، أو كما يقول الدكتور فاروق حمادة: « إذا كان المحدثون قد أسّسوا المصطلح النّقدي الذي تميّز به الفكر العربي الإسلامي، فإنّ اللغويين قد تشرّبوه وساهموا في تثبيته وتدعيمه، وعملوا به في مجال تخصصهم، وقدّموا من خلاله أعظم ما تمتلكه الأمة من رصيد؛ ألا وهو اللغة العربية»[2].

**ثانيا- صناعة المصطلح عند المفسرين**

نال المصطلحُ حظوةً عند المفسرون، ونظروا إليه نظرة عناية، وتجسّد ذلك بوضوح في التفاسير التي أفردت مداخل للتعريف بالمصطلحات، فالرازي (ت606هـ) صاحب "التفسير الكبير" خصّص الجزء الأول منه معظمه لشرح حدود المصطلحات اللغوية والنحوية والفقهية التي أوردها. والراغب الأصفهاني (ت502هـ) صاحب "المفردات في غريب القرآن" اعتنى بتيسير المفردات الغريبة الواردة في القرآن، إذ يقول في المقدمة: « أولَ ما يُحتاجُ أن يُشتغَلَ به من علومِ القرآنِ العلومُ اللفظية، ومن العلومِ اللفظيةِ تحقيقُ الألفاظِ المُفردةِ، فتحصِيلُ معاني مفرداتِ القرآنِ في كونه منْ أوائلِ المُعاونِ لِمنْ يُريد أنْ يُدركَ معانِيَهُ..»[3]. وكذلك فعل السّمين الحلبي (ت756هـ) صاحب كتاب "عمدة الحفاظ في تفسير أشرف

(1) فاروق حمادة: تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، ص390-391.

(2) فاروق حمادة: تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، ص400.

(3) الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل): المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان. د.ت.

الألفاظ"، حيث يقول في مقدمته: « فإنَّ علومَ القرآنِ جمّةٌ، ومعرفتَها مؤكَّدةٌ مهمَّةٌ، ومن جملتِها المحتاجُ إليها، والمعوَّلُ في فهمِه عليها، مدلولاتُ ألفاظِه الشريفةِ، ومعرفةُ معانيهِ اللطيفة؛ إذ بذلك يُترقَّى إلى معرفة أحكامهِ، وبيانِ حلاله وحرامه، ومناصي أقوالهِ، وإشارة مواعظهِ وأمثاله»[1]. وقد انتشر مصطلح "غريب القرآن" ابتداء من الصّحابي عبد الله بن عباس –رضي الله عنه– صاحب المقولة المشهورة: «إذا سألتم عن شيئ من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»[2]. ليبدأ في القرن الثاني الهجري تأليف الكتب وليمتد التأليف فيه عبر العصور المختلفة[3].

وقد اعتنى المفسرون بشرح ألفاظ القرآن الكريم، وأولوها عناية خاصة، بالتحقيق في معانيها الاصطلاحية، بل إنّها اتّخذت في كثير من الأحايين منعرجا خطيرا؛ فاتّجه المفسرون بالمصطلحات القرآنية اتّجاها يدعّم الانتماء المذهبي والكلامي[4]. فكانت العناية بتوضيح الحدود وتبيان المفاهيم، و«قد أودعوا في هذه التفاسير مادة فقهية وافية من أهم عناصرها دراسة المصطلح القرآني، وإبراز معانيه اللغوية والشرعية، وبيان ما ينضوي تحته من المسائل والنكت العلمية والفقهية. وهم بذلك أغنوا المصطلح القرآني، بل يغوص في عمقه، ويغور في كنهه لاستنباط الأحكام منه، واستنباط عللها ومقاصدها

(1) السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم):عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.1996. ج1، ص37.

(2) السيوطي: المزهر في علوم الاللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.1987. ج2، ص302.

(3) نذكر من أمثلتها: "الأشباه والنظائر" لمقاتل بن سليمان(ت150هـ)، و"غريب القرآن" لأبي قيد السدوسي (ت195هـ)، و"غريب القرآن" لأبي محمد يحي اليزيدي(ت202هـ)، و"غريب القرآن" للنضر بن شميل (ت203هـ)، و"غريب القرآن" للأصمعي(ت213هـ)، و"غريب القرآن" للأخفش الأوسط (ت215هـ)، و"غريب القرآن" للقاسم بن سلام (ت224هـ)، و"غريب القرآن" لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)، و"غريب القرآن" لأبي عبيد بن محمد الهروي (ت401هـ) و"غريب القرآن" لمكي بن محمد القيسي (ت437هـ).
ينظر: أحمد أبو يزيد: مدخل لدراسة جهود المفسرين في تفسير المصطلح القرآني، مجلة دراسات مصطلحية، عدد2، 2002.

(4) فالمعتزلة والأشاعرة وأهل السنة –مثلا– فسروا الألفاظ الدالة على الصفات الإلهية، وبعض المصطلحات؛ نحو الهداية والضلال والفسق والإيمان والكفر والإرادة والمشئية والقضاء والقدر... بما يتوافق ومذهبهم العقدي.

ومناطاتها الشرعية»[1]، على نحو ما ورد في تفسير "الجامع لأحكام القرآن" للإمام القرطبي، وتفسير آيات "أحكام القرآن" للجصاص الحنفي(ت370هـ)، وتفسير "أحكام القرآن" لابن العربي المالكي (ت543هـ)، وتفسير "أحكام القرآن" للكيا الهراسي الشافعي (ت504هـ)...

**ثالثا- صناعة المصطلح عند المناطقة والفلاسفة**

بدهي أن نُلفي الفلاسفة يهتمون بحدود المصطلحات والمفاهيم، وهو ما كان عند الفلاسفة المسلمين والمناطقة كابن سينا والفارابي والغزالي والكندي والرازي وابن تيمية وإخوان الصفا... وغيرهم، حين عرضوا للحدّ وأقسامه وشروط بنائه، في مثل قول الغزالي في كتاب الحدّ: « والنّظر في هذا الكتاب يحصره فنان (الأول) فيما يجري من الحدّ مجرى القوانين الكلية (والثاني) في الحدود المفصلة»[2]. كما قسّموا الحدّ والرّسم إلى تام وناقص، وعدّوا التعريف بالحدّ التام أتمّ التعريفات[3]؛ لأنه يعرف المصطلح بمجموع الأجزاء الداخلة فيه، وعند المناطقة تعريف بالذاتية (الجنس القريب+الفصل) ومثلوا لذلك بحدّ الإنسان فقالوا:

الإنسان (النوع) = حيوان (جنس قريب) + ناطق (فصل)

وهو مطرد ومنعك**س**، بخلاف الحدّ الناقص الذي لا يعرّف المصطلح إلا ببعض أجزائه المساوية له. وهو عند المناطقة مكوّن إما من:

جنس بعيد + فصل؛ كقولهم في حدّ الإنسان: الإنسان= موجود+ ناطق.

أو من الفصل فقط؛ كقولهم: الإنسان =الناطق.

(1) محمد الروكي: جهود الفقهاء في دراسة المصطلح القرآني، ص32.

(2) الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، ط2، المطبعة العربية، مصر. 1927. ص170.

(3) السكاكي (ت626هـ): مفتاح العلوم، ط2. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 1987. ص463.

أما تعريف المصطلح بالّرسم فهو تعريف له بصفات تخصّه[1]، وميّزوا بين تعريف المصطلح برسم تام يتضمن أجزاء المفهوم ولوازمه، ورسم ناقص تعرّف بمقتضاه المصطلحات بلوازمها فقط[2].

ففي الرّسم التام تُعرف حقيقة اللفظ ببعض أجزائه وبعض لوازمها، ويمكن صياغة ذلك على الشّكل التالي:

الرسم التام = أجزاء الماهية + لوازم، أو: الرسم التام = جنس قريب +لازمة

ومثال ذلك قولهم في حدّ الإنسان: الإنسان= حيوان+ ضاحك

وفي الرسم الناقص تعرف حقيقة اللفظ بما يتركب من أجزاء ولوازم فقط. ويمكن صياغة ذلك على الشكل التالي:

رسم ناقص = جنس بعيد + لازمة، ومثاله الإنسان= موجود + ضاحك

أو: رسم ناقص = لازمة، ومثاله: الإنسان= الضاحك

لقد جاء الفلاسفة والمناطقة المسلمون بأنواع من التعريفات، ضبطوا طرقا معيّنة في صياغة التعريف، بُنيت على مجموعة من المبادئ الواجب اتّباعها، منها:

-اجتناب تعريف المصطلح بنفسه.

- اجتناب تعريف المصطلح بما لا يعرف إلا به.

- اجتناب تعريف المصطلح بما هو أخفى منه.

- اجتناب تعريف المصطلح بما يساويه معرفة أو جهالة.

(1) إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا، القسم الثالث، الرسالة العاشرة: الحدود والرسوم. ص168.

(2) السكاكي: مفتاح العلوم، ص436. وابن سينا: رسالة الحدود، ص50.

– احترام التعريف في الحد: فإذا وجد للتعريف جنس قريب وآخر بعيد وجب إيراد القريب، وإذا وجد للحد جنس وفصل، وجب الابتداء بذكر الجنس ثم الفصل، ويعلّق الغزالي على ذلك بالقول: « فرعاية الترتيب في هذه الأمور شرط للوفاء بصناعة الحدود، وهو في غاية العسر..»[1].

**رابعا– صناعة المصطلح عند المتكلمين**

وجد المتكلمون في المصطلح مادة خصبة تخدم انشغالاتهم وتوجهاتهم في استحداث المفاهيم وتفريعها حسب ما يقتضيه منحاهم الفكري ومذهبهم العقدي، وحرصوا على توليد مصطلحات لمفاهيم حديثة؛ كالجوهر والعرض والوجود والماهية... يقول الجاحظ –في هذا الإطار– عن جمهور المتكلمين: « تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وقد اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في تلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا: العرض والجوهر والماهية...»[2].

ومن ثمة توجّه المعتزلة إلى ألفاظ القرآن الكريم، ونالت الصّياغة اللفظية حظوة عندهم، وقالوا بأنّ المهارة في إتقان الكلام مردّها إلى حسن تخير الألفاظ، وانتقاء المصطلحات، وحسن التّصرف في اللغة وآلياتها المفيدة في صياغة الألفاظ، والابتكار في استعمالها. كما اعتقدوا بأنّ المعاني لا تتفاوت وتتفاضل، وأن الألفاظ متناهية لأنها مركبة من الحروف المتناهية، والمركب من المتناهي متناه. أما المعاني فهي غير متناهية، ولا يجوز فيها التفاضل بين الفصحاء والبلغاء، وإنما التفاضل في الألفاظ وحسن صياغتها. وهو توجّه يتوافق والدراسات المصطلحية الحديثة التي جعلت من التوليد والوضع أحد أهم قضاياها، واجتهدت في ضبط آليات الصياغة اللفظية المنتجة لأجود المصطلحات وأدقها تعبيرا عن المفهوم.

(1) الغزالي: معيار العلم، ص181.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين،ج1، ص139.

وذات الأمر نجده عند الأشاعرة الذين صبّوا اهتمامهم على الاصطلاح وعلاقته بالتصوّرات التي تدور في الخواطر، وأهميته في البيان. وذهبوا إنّ اللغة نظام من العلاقات، ومجموعة من الروابط الدلالية والمفاهيمية التي تنشأ بين الألفاظ الداخلة في تراكيب لغوية يسند بعضها إلى بعض. ويرى الأشاعرة أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة لم توضع معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف ما بينها من فوائد. فالألفاظ في معتقدهم لم توضع لتعرف بها المعاني؛ لأن المعاني معروفة وموجودة في الأذهان قبل وضع الألفاظ. كذلك وظيفة الأسماء، ليست لتُعرف مسمياتها بها، وإنما وظيفتها الإشارة إليها.

ونجد من المسائل التي شغلت الباقلاني(ت403هـ) مسألة اللفظ والمعنى، والصلة بينهما، فقد ارتبطت هذه المسألة عنده بالبحث عن مواطن الإعجاز خدمة للنص القرآني. فقد استطاع أن يدرك ما للألفاظ من دور في صنع العبارة، وما للمعاني من مكانة في التعبير، بحسب ارتباط أحدهما بالآخر[1]، فيمكن عدّه من أنصار الصياغة اللفظية حسب ائتلاف المعاني مع الألفاظ.

لقد كانت نظرة الأشاعرة قريبة من النظرة المصطلحية في العصر الحديث التي تعدّ المفاهيم والمصطلحات مترابطة نسقيا وتركيبيا في ما بينها.

ولقد ذهب الأصوليون واللغويون الأشاعرة إلى أن الألفاظ لم توضع بإزاء الماهيات الخارجية، وإنما وضعت بإزاء الصور الذهنية، ودليلهم في ذلك هو كون اللفظ يتغير بتغير الصور في الذهن. ومن مبادئهم أن الغرض من وضع الألفاظ ليس إفادة المعاني المفردة، ولكن إفادة التركيب والنسب بين المفردات؛ كالفاعلية والمفعولية وغيرها[2]. وهذا يقترب مما دعت إليه المدرسة النمساوية–الألمانية التي ظهرت مع أطروحات "أوجين فوستر" –ببرلين سنة 1939– والذي يُعد الرجل الذي وضع الأساس

(1) الباقلاني: إعجاز القرآن، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر. 1349هـ. ص165.

(2) أحمد أبو زيد: نظرية النظم بين المعتزلة والأشاعرة. مجلة كلية الآداب، فاس. عدد خاص4. ندوة المصطلح النقدي سنة 1988م. ص345.

النظري الذي تستمد منه هذه المدرسة مبادئها بمعية (داهلبيرك) و(يرزيك) و(هوفمان). ومن أهم مبادئ هذه المدرسة: أن المفاهيم تخضع لتسلسل بنيوي، وتحدد في إطار علاقة بعضها ببعض.

**خامسا- صناعة المصطلح عند الأصوليين**

تجلّت عناية الأصوليون بالمصطلح في تخصيصهم مباحث في كتبهم لدراسة المصطلح وبيان معانيه ومدلولاته، على نحو ما فعل ابن حزم في تفسره حين وسم أحد أبوابه: "باب الألفاظ الدائرة بين أهل النظر"[1]. والباجي في مقدمة المنهاج[2]، وخصص الرازي مقدمة كتاب "المحصول في علم أصول الفقه" للمصطلحات الأصولية الرائجة في عصره[3]، وأما القرافي فقد جعل مدخلا في كتابه "شرح تنقيح الأصول" عالج فيه الحدّ وأنواعه وفروعه[4]، وقد يتجاوز الأمر الباب والمقدمة والمدخل، إلى تصنيف المصنفات في التعريفات والحدود، على نحو كتاب "الحدود" لابن عرفة(ت803هـ)، الذي حدّ فيه المصطلح الأصولي والفقهي، وشرحه محمد الأنصاري الرصاع في كتابه "شرح حدود ابن عرفة".

ويرى الأصوليون أن الألفاظ والمصطلحات هي باب التواصل والتعبير عن دقائق العلوم، وعن المجردات والمفاهيم الموجودة والمعدومة الحادثة والقديمة. هذا الرأي نجده مثلا عند البيضاوي في "نهاية السول في شرح منهاج الوصول"، وعند الرازي، خاصة ما قاله عن اللفظ والإشارة في قاموسه.

ويمكن القول إنّ الأصوليين قد حازوا قصبة السّبق في الاشتغال بعلاقة اللفظ بالمعنى، والمنطوق بالمضمون، والمصطلح بالمفهوم، فكانت السند المتين لحججهم في نظرياتهم في أصل نشأة اللغة، وخير ما أقرّه الأصوليون في هذا الشأن جواز اصطلاحية الاسم العلم؛ كونه يكتسي دلالات اصطلاحية عند اقترانه بمفهوم معين، فالاسم (حاتم) اصطلح عليه للدلالة على الجود، والاسم (زهير) اصطلح عليه

(1) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، الباب الخامس، ص32.
(2) أبو الوليد الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج.
(3) فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، مقدمة الكتاب.
(4) القرافي: شرح تنقيح الفصول، ص6-11.

للدلالة على التمكّن في الشعر، والاسم (فرعون) اصطلح عليه للدلالة على الظلم، والاسم (موسى) اصطلح عليه للدلالة على قهر الظلم، حتّى قيل: "لكل فرعون موسى".

وقد قسّموا الدوال إلى ثلاثة أنواع[1]:

-الدال اللفظي الطبيعي: كالأصوات التي يصدرها الإنسان للتعبير عن المرض، كمصطلح الأنين.

- الدال اللفظي العقلي: كدلالة اللفظ على وجود المتلفظ، إذ يستحيل صدور اللفظ دون متلفظ.

- الدال اللفظي الوضعي: وهو دلالة الألفاظ المصطلح عليها بإزاء المعاني.

وقسموا الحقيقة إلى أقسام:

- الحقيقة الأصلية: هي كون اللفظ في أول ما وضع له في أصل اللغة.

- الحقيقة الشرعية: تخص الدلالات الشرعية التي تطرأ على اللفظ، فتخرجه من وضعه الأول إلى وضع جديد، كمصطلحات: الزكاة والصوم والحج والصلاة...

- الحقيقة العرفية العامة: تخص مدلولات الألفاظ التي بات متعارفا عليها عند الناس في غير أصلها الذي كانت عليه، نحو حصر مفهوم الدابة في الحمار، بينما الدابة هي كّل ما يدب على الأرض من إنسان وحيوان...

- الحقيقة العرفية الخاصة: تخص المدلولات التي نشأت بين فئة العلماء في فرع من العلوم، أو بين فئة الحرفيين في حرفة من الحرف؛ نحو مصطلحات الرفع والنصب والخفض عند النّحاة، والعمود والوتد والصدر عند العروضيين.

(1) مصطفى بن حمزة: إسهام الأصوليين في دراسة صلة اللفظ بالمعنى، ص458.

وبعد كلّ هذا نقول إنّ العلماء العرب المسلمين قد عُنوا أيما عناية بالمصطلحات ومفاهيمها وبالألفاظ وتعريفاتها، وقدّموا الكثير في تحديدها، وإن كانوا لم يستخدموا المصطلحات المتعارف عليها اليوم صراحة، فمن قول ابن فارس (لكل لفظ اسمان لُغوي وصِناعيٌّ)[1] نفهم أنّ ما يقصده بالصناعي هو الاصطلاحي لا غير.

ومنه نخلص إلى أنّ علم المصطلح –كما قال بعضهم– علمٌ قديم في غايته وموضوعه، وحديث في مناهجه ووسائله.

(1) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910م. ص44.

# المصطلحية وعلم صناعة المعاجم

تباينت آراء المختصين في شأن علاقة المصطلحية بالمعجمية، فعدّها فريق منهم علما مستقلا عن المعجمية؛ وفريق ثان يراها امتدادا لها، وما الفصل بينهما إلا فصلا مصطنعًا، إذ زوايا الالتقاء بينهما كثيرة، والنشاط المصطلح هو جزء من النشاط المعجمي.

**1- موقع المصطلح من المعجم:**

إن المصطلح وحدة معجمية تحوّلت من حالة إلى أخرى؛ تحوّلت من حالة الكلمة في اللغة العامة، إلى حالة المصطلح في اللغة الخاصة بشروط محدّدة، ووفق ذلك ارتحلت من المعجم العام إلى المعجم الخاص؛ ويترتب عليه أن يكون البحث المصطلحي بحثٌ في المعجم بالضرورة.

وإذا كان البحث المعجمي نال حظوة عند الدارسين، وشهد تطوراً ملحوظاً، نجد في المقابل: البحث المصطلحي بقي بعيدًا عن مجريات الاهتمام والتّطور، إذ حافظ الدارسون على نظرتهم القديمة إلى المعجم بعدّه قائمة من الألفاظ مرتبة وفق ترتيب ما تقابل بمعانيها، وجسدت هذه النظرة في إنشاء معاجم مصطلحية في ميادين علمية وفنية متعددة: البلاغة والنقد والفلسفة وعلم الاجتماع... وغيرها.

وقد نتج عن ارتحال المصطلحات مسألة المدخل وكيفية التمثيل لها؛ هل يكون لها مدخلان؟: مدخل يعرّف الوحدة المعجمية بعدّها كلمة تنتمي إلى اللغة العامة، ومدخل آخر يعرّف مفهوم الوحدة المعجمية بعدّها مصطلحا ينتمي إلى اللغة الخاصة. أم إن التمثيل للمصطلحات سيكون في سياق اعتبار المصطلحات مُفردات مشتقة اشتقاقا دلاليا من كلمات أصول.

**2- النظام المصطلحي والنظام المعجمي**

إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة عامة، ألفينا أنّ الأمر يتعلّق بالعموم والخصوص، ذلك أنّ البحث المعجمي مادته اللغة المشتركة؛ التي قوامها ألفاظ اللغة العامة، أمّا المصطلحية فمادتها اللغة الخاصة؛

التي قوامها المصطلحات العلمية أو التقنية التي خصّصها التداول في مجال من المجالات (العلمية، التقنية، الفنية..)، من دون الالتفات إلى دلالاتها الأخرى الشائعة بين اللغة العامة.

فالنظام المعجمي ينظر إلى المجموعات المعجمية على أساس أنها أبنية متكاملة من الوحدات تربط بينها خصائصها الوظائفية والتركيبية، وهي مستمدة من الخبرات المحصلة من تفاعل الفرد مع البيئة التي يحيا فيها. وفي هذا الإطار تظهر المادة المصطلحية داخل الجداول المعجمية الاسمية، فهي متوفّرة داخل النّظام المعجمي في شكل دوال، ويتمّ اختيارها ثم إعادة توزيعها وتنظيمها لأجل إثراء فروع المعرفة المختلفة، وتسهيل التواصل بين أهل الاختصاص.

ويعنّ من هنا، أنّ الفرق البيّن بين هذين العلمين هو في طبيعة الوحدات؛ إذ البحث المصطلحي يحصر اهتمامه في الاسم فقط، بعدّه أداة أساسة في التّسمية والتعيين، ويخصّ الاسمَ ذا الشحنة المفهومية الخاصة. أما البحث المعجمي فيحتفي بالمفردات اللغوية "فعلا" كانت أو "اسما".

فموضوع المصطلحية هو البحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها، وموضوع المعجمية هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها وعلاقاتها. والمبدأ في هذا التوصيف هو أنّ الوحدات المعجمية إما أن تكون عامة، وإما أن تكون مخصّصة؛ فإذا كانت عامة كانت لفظا لغويا عاما منتميا إلى الرّصيد المعجمي العام قابلا لاكتساب خصائص معينة، مثلا الدلالة الإيحائية والاشتراك، وإذا كانت مخصّصة كانت مصطلحا.

وعلى مستوى العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية التي توجد بين الوحدات المعجمية، نجد أنّ الدّرس المصطلحي يركّز على العلاقات الاستبدالية حال دراسة المصطلحات لضبط الأنساق المفهومية المنظمة داخل الحقول المعرفية، –وهذا يمثل نقطة التقاء مع علم المعاجم–، والفرق يكمن في أنّ البحث المعجميّ تركّز على العلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية بصورة مكثّفة، بينما تأتي هذه العلاقات في الصّف الثاني في البحث المصطلحي، وهذا لا يعني إهمالها تماما، إذ كثيرا ما يعتمد البحث المصطلحيّ على دور السّياق للحيلولة دون الوقوع في شراك واللبس الغموض. فعندما يكون

المصطلح الواحد مشتركا بين تخصّصات في علومٍ مختلفةٍ نلجأ إلى السياق، نحو مصطلح "جذر" الذي يوظف في اللغة والرياضيات بدلالة مختلفة[1].

إنّ توجه البحث المصطلحي إلى جمع المصطلحات ووصفها ومعالجتها في ميدانها المختص، لهو اتجاه برغماتي يعنى بالمستوى التطبيقي الذي تتطلبه الحاجة العلمية التطبيقية بين المختصين والباحثين، حتى تتيسّر لهم لغة الاتّصال والتواصل. وهذا ما جعل أهمّ البحوث المؤسِّسة لعلم المصطلحية تتّسم بالتطبيق قبل التنظير على غرار ما فعله فيستر، ولهذا لم تظهر الدراسات النظرية والتنظيرية إلاّ في نهاية القرن العشرين.

وبما أنّ علم المصطلح عرف بأنّه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبّر عنها، فهو من هذه الزاوية يلتقي مع المعجمية التي تبحث في دلالة الألفاظ وتصنيفها وضبط مقاييسها المعجمية من بنية وتكوين واشتقاق توليد، وهي مسائل تشترك فيها مع المصطلحية التطبيقية.

أمّا من ناحية الآليات التطبيقية: نجد المصطلحية والمعجمية يلتقيان في الآليات التي تعتمد في التّسمية؛ كالتوليد والاشتقاق وصناعة المعجم وجمع المدونة، على الرغم من الاختلاف البين في الأهداف النظرية؛ فإذا كانت المصطلحية تُعنى بتسمية المفاهيم التي ترتكز على ضبط المصطلحات، بغرض إيجاد لغة خاصة بمجال علمي أو تقني، فإنّ المعجمية تُعنى بتسمية الأشياء العامة التي تدخل في لغة التواصل العادي، لذا نجد تيريزا كابري تنظر إلى المصطلح نظرة لسانية؛ فتقرّر « أنّ الطبيعة اللغوية المزدوجة للمصطلحات باعتبارها كلمات/عبارات (تسميات) تنتمي بصورتها إلى اللغة، تجعلها لا تنأى عن الحدود التي أقرّها دي سوسير بخصوص الدّليل اللغوي. فتُصبح المقاربة اللسانية للمعارف المحصّلة مصطلحيّا أمرا ممكنا –على الرّغم من كونها خارجيّة بما أنّها تنتقل من الأشياء (فيزيائية أو غيرها) نحو التّسميات، وهذا مرورا من تحديد مفاهيم المصطلحات–. تظلُّ لسانيّةً بما أنّ المصطلحات تُوصف وفق

(1) عبد القادر بوشيبة، محاضرات في علم المفردات وصناعة المعاجم، ص22.

تحليل لسانيٍّ مثلها مثل أيِّ كلمة أو متتالية من الكلمات. وتُخضع لنظامٍ عامٍ من حيث دلالاتها مع جواز مناقشة أمر تعريفاتها المحدّدة والمتّفق عليها»[1].

**3- المسار المصطلحي والمسار المعجمي:**

إنّ اعتماد المصطلحية المقاربة المفهومية (Onomasiologie)، واعتماد صناعة المعاجم المقاربة اللفظية (Sémasiologie) تعدّ أول بادرة للاختلاف بين العلمين، فإذا كان الأول ينطلق من المفاهيم وينشد التسمية، فإنّ الثاني ينطلق من الواقع اللغوي ساعيا لإيجاد مرجعية ملائمة لهذا الاستعمال، يقول يوسف مقران: « ليست المصطلحية إلا انعكاسا لنظامها المفهومي الخاص، ممّا يجعل صناعة المعاجم أوّل من يتعرّض لانقلابات هذه الحقيقة بعد تصفية منهج المصطلحيَّات باعتبار المعارف على الرّغم من أنّ هذه المقاربة المُسمّاة بـ "Onomasiologie" (الانطلاقة من المفاهيم نحو التّسميات) لا تتنكّر لما يبدو أنّه واقفٌ على طرفي نقيض منها "Sémasiologie" المقاربة اللفظية»[2].

فمن هذا المنطلق المنهجي نجد أنّ المصطلحية تبدأ من المفاهيم المجردة في الذّهن لتصل إلى الواقع اللغوي في الاستعمال، فتدرس الألفاظ اللغوية بحثا عمّا يناسب تسمية المفاهيم، وفي الجانب المقابل تبدأ المعجمية من الواقع اللغوي وتسعى لإيجاد مدلولات تتناسب مع الألفاظ والموجودات، إذ « يرتكز علمُ المصطلحاتِ التطبيقيُّ على منهجٍ يعتمد على نهجِ تسميةِ الأشياءِ والمفاهيم قريبٍ من وضْعِ القوائِم، وعليه: يكتسب كلّ تصوّر باستطاعته أن يشكّل موضوع تسمية مدخلا، في حين لا يكرّس المؤلف الذي يتّسم بطبيعة معجمية مدخلا لتسمية أدنى اسم مندرج. واعتبر **فيستر** أنّ اللسانيات والمصطلحية ينطلقان من مبادئ مختلفة لمعالجة اللغة. فإذا كانت المعجمية، وهي مبحث لساني، تنطلق من الكلمة دون البحث في شتى معانيها، فإنّ المصطلحية تنطلق من البحث في قضايا المفهوم دون

(1) يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص118.

(2) يوسف مقران: المصطلح اللساني المترجم، ص118-119.

التركيز على قضايا التسمية ومشاكل النطق وشكل الكلمة التي هي من قضايا اللسانيات»[1].

وقد جسّد (كابري) هذا التوجه في هذا الشكل:

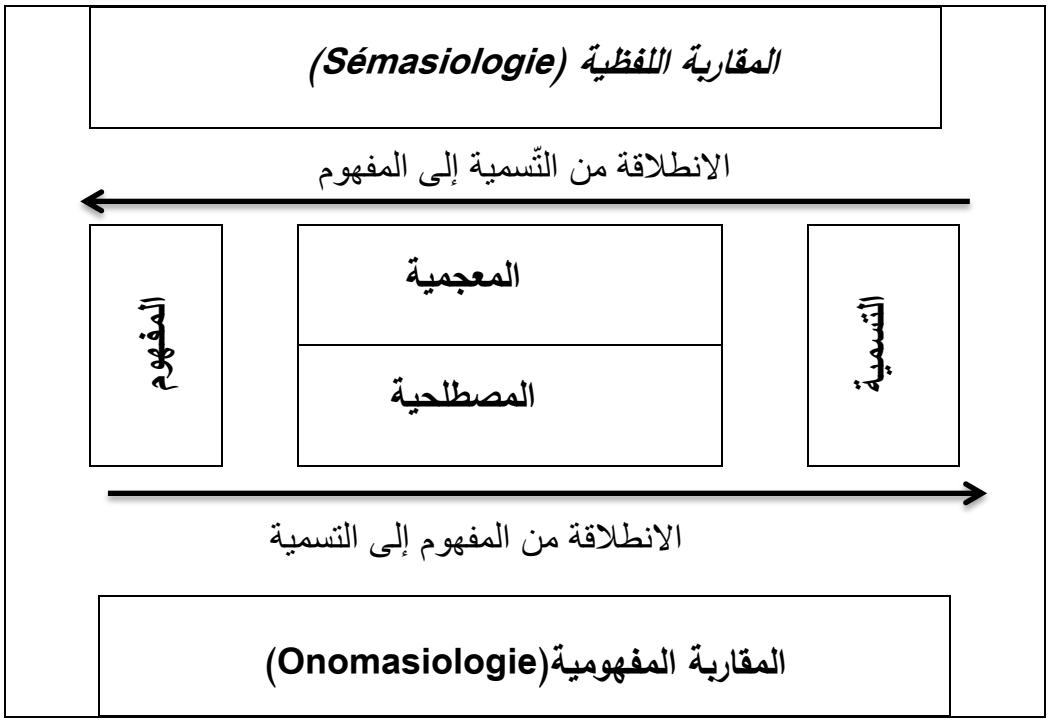


**شكل(01) عمل المقاربة اللفظية والمقاربة المفهومية**

إنّ الدراسة المصطلحية تختلف كثيرا عمّا هو في صناعة المعاجم، فنجدها تسعى إلى وضع مصطلحات تلقى القبول، وتتحد النظرة حولها، ثم ترتيبها في ميادين العلوم التي تنتمي إليها، فعملها ليس وصفيا –كما هو الحال في صناعة المعاجم– بل هو عمل تعييري بالدرجة الأولى.

والمعاجم المصطلحية تكون معاجم معيارية تسعى على ربط حبل التواصل بين المختصين في ميدان علمي أو تقني، بناء على التعليمات والتوصيات التي تصدرها الهيئات العلمية القطرية والدولية.

(1) ينظر: ماي تريزا كابري، المصطلحية: النظرية والمنهج والتطبيقات.

# جهود الأفــراد والمؤسسات
# في صناعة المصطلح

**- تمهيد:**

ظهر الاهتمام بقضية المصطلح العلمي العربي مع بداية ازدهار حركة الترجمة والتأليف في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت البداية بجهود فردية؛ من اختص بعلم من العلوم مترجما وناقلا إلى العربية، ومن صنّف معجمات أعجمية شاملة، ومن حقّق في مصطلحات ونشرها في المجلات العلمية أو اللغوية أو صنف معاجم مزدوجةاللغة.

وقد ظهرت معاجم المصطلحات: أحادية اللغة، وثنائية، ومتعددة اللغات، في مختلف الاختصاصات: في الجيولوجية، وفي الجغرافية، والطب، والفلك، والفلسفة، والعلوم السلكية واللاسلكية، والفيزياء، والكيمياء، وعلوم الحاسبات... صدرت من أفراد، وهيئات ومؤسسات رسمية وغير رسمية باختلاف توجهاتها وأهدافها؛ من مؤسسات ذات أهداف لغوية، ومؤسسات ذات أهداف علمية أو تقنية أو ثقافية، ومؤسسات ذات أهداف تجارية.

وتأتي المجامع اللغوية على رأس المؤسسات ذات الأهداف اللغوية، مثل: مجمع اللغة العربية بدمشق (تأسس عام 1919)، ومجمع اللغة العربية في القاهرة (تأسس 1932). والمجمع العلمي العراقي (تأسس 1947) ، ومجمع اللغة العربية الأردني (تأسس 1976)، فقد تكفّلت بصناعة معجمات كثيرة في الفنون العلوم، كما كان للجامعات في البلاد العربية وأساتذتها دور لا يستهان به، وكذلك الشأن لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي.

ومن المؤسسات ذات الأهداف العلمية، نذكر: أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، اتحاد الأطباء العرب، واتحاد البريد العربي.

والمؤسسات التجارية التي أسهمت في صناعة المصطلح ونشره، نذكر: دور النّشر الكبرى في الوطن العربي، مثل مكتبة لبنان في بيروت، والأهرام بالقاهرة، وبعض المراكز المتخصصة في التعريب والترجمة التابعة لمنظمات وجامعات، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، والمركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية (أكمل) بالكويت

(مجلس وزراء الصحة العرب). ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط، ولجان الترجمة والتعريب في الوزارات المختلفة في بعض الدول العربية، التي أصدرت مجلات متخصصة بالتعريب.

إيمانا منها بأهمية المصطلح في التحكم في العلوم والتقنيات الحديثة، قد هبت المراكز والمكاتب والمعاهد إلى إحداث الشِّعب وخلق اللجان والخلايا، وإنشاء قواعد المعطيات وتصنيف المؤلفات وإصدار المجلات وإعداد المعجمات، لمساعدة المترجمين والمعلمين والمؤلفين على ترجمة المصطلحات الأجنبية، سدّا لباب الفوضى في النقل والترجمة، والحيلولة دون تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد، ودخول المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية من غير ضابط ولا معيار .

## أولا: الجهود الفـردية في صناعة المصطلح

بذل العلماء من مختلف البلدان العربية جهودا في مجال المصطلحات وتوحيدها لا ينكرها إلا جاحد؛ فكانت البدايات الأولى في مصر مع **رفاعة الطهطاوي وفارس الشدياق** ورفاقهما الذين كانت لهم اتصالات مع الغرب أين نشطت حركة التأليف وترجمة الكتب الأجنبية[1].

ومن الجهود العديدة والمتنوعة: البحث في مشكلات المصطلحات اللغوية، وكان ذلك في سوريا ولبنان وتونس... وغيرها من خلال نخبة من العلماء المحدثين، من بينم: علي عبد الواحد وافي ومحمد مندور وتمام حسان ومحمود السعران وعبد السلام المسدي ومحمد رشاد الحمزاوي، إذ تركّزت جلّ بحوثهم على دراسة الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة منها والحديثة، وربطها بالمصطلحات الأجنبية الحاملة لمختلف العلوم، إلى جانب وضع معاجم ومنظومات مصطلحية تجمعها، وكذا البحث في مشكلاتها، والسّعي إلى توحيدها بشتى الطرق والوسائل.

وقد شاعت فكرة توحيد المصطلحات في العصر الحديث، فأخذ العلماء المحدثون يطلقون على هذه الفكرة ( التوحيد المعياري)، فنجد **علي القاسمي** يقدم تعريفاً لهذه اللفظة فيقول: « يعني التوحيد المعياري بصورة عامة: تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف

(1) ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي( الكتاب الأول ). ص154.

والاشتراك اللفظي، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية والتقنية"[1]، فعلي القاسمي تبنى هذه الفكرة وعالجها بكثير من الدّقة، سعيا منه إلى الوصول إلى تقييس المصطلح وتحقيق توحيده.

ويبقى المصطلح اللساني مشكلة من المشاكل التي وقعت فيها المجامع اللغوية العربية، لكنه من الضّروري السّعي إلى معالجة هذه المشكلة التي حلّت باللسانيات ومصطلحاتها حتى تسهم في النهضة العلمية الحديثة.

ومن الحلول التي تمّ اقتراحها لوضع حدّ لمشكلة المصطلح اللساني[2]:

- الإكثار من اللقاءات العلمية بين القائمين بتدريس المواد العلمية.
- إنشاء المؤسسات الخاصة بالترجمة والتعريب لنقل الفكر الأجنبي إلى اللغة العربية.
- الاهتمام باللغات الأجنبية في المراحل كلها، وربط هذه اللغات في التعليم العالي بدراسة المواد العلمية وذلك بتخصيص ساعات معينة لتدريس المواد العلمية.
- إثراء اللغة العربية في حقل المصطلحات العلمية بإصدار المعاجم العلمية الموحدة، والمجالات العلمية المتخصصة.
- استعمال الشائع عن المجامع اللغوية من المصطلحات، ولا سيما ما كان وارداً في المعاجم اللسانية الحديثة.
- الكف عن محاولات التسابق عن وضع المصطلحات، والعودة إلى الدرس اللساني القديم في العربية للاستفادة من جهود القدماء.
- إنشاء مكانز المصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة في المجامع اللغوية والجامعات، وربطها بالشبكة العالمية للاتصالات.
- الاهتمام بتدريس " علم المصطلح " ضمن الدراسات اللسانية، وتوظيفه في توحيد الجهود وتنسيق المصطلحات الشائعة.
- المبادرة إلى تأسيس جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي، ولا سيما المصطلحات اللسانية

(1) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ( الكتاب الثاني ). ص33.

(2) ينظر: محمد أحمد قدور: اللسانيات والمصطلح»، ص12. وفاء كامل فايد: المجامع العربية وقضايا اللغة. ص189-190.

بإشراف اتحاد مجامع اللغة العربية.

– قبول ما يصدر عن المجامع اللغوية من مصطلحات، وما تعتمده الجامعات والمؤسسات، ووضعه بين أيدي الدارسين والطلبة.

ولا شك أنّ المساهمة في توحيد المصطلح اللساني، وخاصة إذا تمت بطريقة موحدة ومشتركة ستقضي حتماً على اللبس والغموض، وتسهل على الدارس، وتضع ركيزة مشتركة للغة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية، فقد أصبح توحيد المصطلحات غاية يسعى العلماء إلى تحقيقها؛ لأن تعاملهم مع المصلح الواحد للمفهوم الواحد من شأنه أن ييسر عليهم عملية التواصل في العلوم التي يتداولونها.

ويمكن أن نعرض بعضا من جهود العلماء فيما يأتي:

## 1- جهود مصطفى الشهابي (1893-1968م)[1] في صناعة المصطلح:

سعى الشهابي إلى ضبط المصطلحات فأصدر معجمين: معجم (فرنسي–عربي)، معجم (أنجليزي–عربي) ضمّا المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة... وحاول أن يعرّف فيهما المفاهيم تعريفا علميا يتّسم بالإيجاز والدقة، وقد ذكر في مقدمة [معجم الألفاظ الزراعية بالفرنسية والعربية] الذي طبع بدمشق سنة (1943م): « لم أذكر فيه سوى المهم من ألفاظ العلوم الزراعية، لبثت نحو عشرين سنة في تحقيق ألفاظه المذكورة البالغة نحو تسعة آلاف لفظة، وراجعت في تصنيفه عشرات من المراجع، بغية التثبت من صحة اسم عين من الأعيان المواليد الثلاثة أو بغية معرفة الاسم العربي القديم، ووضعه إلى جانب الاسم الفرنسي والاسم العلمي، أو بغية إيجاد مصطلحات جديدة سائغة أو راجحة في

(1) الأمير مصطفى الشهابي عالم زراعي، ولغويٌّ مُصطلحي، سخر جهده ليجعل اللغة العربية لغة علم، فأضاف إليها عددًا كبيرًا مِن المصطلحات العِلمية، وهو كذلك كاتب مفكِّر له أثره العظيم في النهضة العلمية والأدبية، ورجل دولة خدم سوريا في المناصب التي وليها، وقد تميَّز بعمله في إطار أشغال المجامع العربية؛ فقد انتسب إلى المجمع العلمي العربي بدمشق منذ سنة 1926، قبل أن يُصبِح عضوًا عاملاً فيه سنة 1936، ثم انتخب رئيسًا له سنة 1959، وتجدَّد انتخابه سنة 1963، ثم سنة 1967، وانتخب عضوًا مُراسلاً لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1948، ثم عضوًا عاملاً فيه سنة 1954، وانتخب عضوًا مُراسلاً للمجمع العلمي العراقي سنة 1961، ثم انتخبته اللجنة التنفيذية لدائرة المعارف الإسلامية بلندن عضوًا مُشاركًا لمجلس هذه الدائرة سنة 1964.

الموضوعات العلمية التي لم يعرفها أجدادنا العرب»[1].

قد عكف الشهابي على تجسيد ما يراه ضروريا في صناعة المصطلح، فألف بحكم تكوينه العلمي واهتمامه بالمجال المصطلحي، الكثير من الأبحاث التي نشرها في مجلة المقتطف ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وقد استند الشهابي في وضعه المصطلحات إلى وسائل التوليد في اللغة العربية:

- **المجاز:** مصطلح "مغزل" الذي هو في الأصل آلة تُدير بها المرأة الصّوف وتَفتله قابل المصطلح الفرنسي "Quenouille" الذي يدلّ على الشجر المقلَّم[2].
- **الاشتقاق:** مصطلح "نباذة" قابل مصطلح "Vinification"، الذي يدلُّ على صنع الخمر وحفظها لتجويدها.
- **الترجمة:** مصطلح " مجزاعة" قابل مُصطلَح "Impatiente"، وهو جنس زهر مِن الفصيلة الغرنوقية.
- **النحت:** مصطلح "تحترية" قابل مصطلح "Sous-sol"[3].

ونلاحظ أنّ اعتماده على النحت كان قليلا، لا يلجأ إليه إلا للضرورة. ولم يلجأ إلى الاقتراض لمُقابَلة المصطلحات الأوروبية إلا في الحالات التي لا يستطيع الحصول على كلمات عربية.

وقد تنوعت مصطلحات الشهابي في مقابلة المصطلحات الأوروبية من حيث البناء بين البسيطة والمركبة، فمن أمثلة الوحدات البسيطة "حلزون"، ومن أمثلة الوحدات المركبة "ماء الجنين"، و"أشباه عصبيات الأجنحة"..

ضمّ قاموس الشهابي مصطلَحات من مستويات لغوية مختلفة؛ من الفصيح، والمولَّد، والعامي، والأعجمي:

1 الزركان، مرجع سابق، ص327.

2 الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ، ط 3، بيروت، لبنان 1982. ص547.

3 الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ص611.

– فمن الفصيح مصطلح " تَحجيل" يقابل مُصطلَح "Balzane"، ويعني بياضًا في قوائم الفرس[1].

– ومن المولد مصطلح " رؤيس" يقابل مصطلح "Capitule"، ويعني شكلاً مِن نظام التنوير أو الازهرار.

– ومن العامي مصطلح "شلب" يقابل مصطلح "Paddy"، وهو حبّ الأرز غير المقشور (لفظ من عامية الشامية.

– ومن الأعجمي مصطلح "باكانية"، لفظ معرّب يقابل مصطلح "Pacanier"، وهو اسم قبيلة أمريكية.

وقد قدّم الشهابي لمجمع القاهرة مجموعة من الاقتراحات من أجل توحيد المصطلحات، منها:

– تؤلف في مجمع اللغة العربية بالقاهرة لجنة معجم المصطلحات العلمية يكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري.

– يخصص مجلس جامعة الدول العربية المال الذي يقدّر لتصنيف المعجم.

– تتصل اللجنة بالاختصاصيين بالمصطلحات في الأقطار العربية وتطلب منهم صنع معجمات أو قوائم أعجمية عربية، ضمن اختصاصاتهم لقاء مكافآت.

– تصنع اللجنة من هذه المعجمات والقوائم (معجم المصطلحات العلمية) وتعرضه على مجلس مجمع اللغة العربية، فيقرأ ألفاظه في حضرة واضعيها.

– يطبع مجمع القاهرة المعجم وتوزع نسخة بالمجان على دول الأقطار العربية.

– تبقى لجنة المعجم قائمة على عملها في مجمع القاهرة لإضافة ما يجد من مصطلحات وإعادة طبع المعجم وتوزيعه على البلاد العربية.[2]

1 الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، ص73.

2 مصطفى الشهابي: مرجع سابق. ص8–9.

## 2- جهود علي القاسمي[1] في صناعة المصطلح:

انطلق علي القاسمي مما توصّلت إليه النظرية العامة لعلم المصطلح من مبادئ في وضع المصطلحات، وتتمثّل في:

- الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.
- تحرّي مبدأ الاقتصاد في اللغة؛ بغية التسهيل في الأداء والاستيعاب.
- إعطاء الأولوية للمصطلحات الجارية في التداول اللغوي.
- اعتماد التقييس[2] وسيلة في وضع المصطلحات؛ تجنبا للترادف والتّعدد.

ووفقا لهذه المبادئ، فإن العمل المصطلحي حسب القاسمي يتمّ تبعا للخطوات الآتية:

- تحديد موقع المفهوم بين باقي المفاهيم الخاصة بحقل علمي معين.
- تحديد مدلول المصطلح من خلال التعريف.
- إلحاق مصطلح من بين المصطلحات بالمفهوم، بعد واختياره بدقة وتمحيصه.
- توليد مصطلح جديد للمفهوم عند تعذر الاختيار من المترادفات.

وقد ترجمت جهوده في الكتب التي ألفها، مثل:

- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث.
- علم المصطلح: أُسسه النظرية وتطبيقاته.
- المعجم العربي الأساسي.

---

(1) الدكتور علي القاسمي كاتب عراقي متعدد الاهتمامات: قاص، روائي، مترجم، ناقد. وهو باحث أكاديمي متخصص في المعجمية والمصطلحية. درس في عدة جامعات: جامعة بغداد في العراق، وفي الجامعة الأمريكية في بيروت وفي الوقت نفسه في كلية الحقوق بـ جامعة بيروت العربية، ثم في جامعة أوسلو (النرويج)، جامعة تكساس في أوستن (الولايات المتحدة، في جامعة اكسفورد (بريطانيا)، وفي جامعة السربون (فرنسا)، أقام بالمغرب منذ سنة 1978، عمل في: مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ثم في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالرباط بعد تأسيسها عام 1982. ويعمل حالياً مستشاراً لمكتب تنسيق التعريب، له الكثير من المؤلَّفات بالعربية والإنجليزية في الكتابة الإبداعية والدراسات اللغوية والثقافية.

(2) التقييس المصطلحي "standardisation": هو اعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادئ التي ينبغي أن توضع المصطلحات طبقا لها.

- مقدمة في علم المصطلح.
- معجم الاستشهادات.
- علم اللغة وصناعة المعجم.
- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق.

وكذلك نشاطه في مكتب تنسيق التعريب وخارجه، والذي يكلّل بمقالات تنشر على صفحات مجلة اللسان العربي أو وغيرها من الوسائط.

### 3- جهود عبد الرحمن الحاج[1] صالح في صناعة المصطلح:

كرّس أعماله لترقية استعمال اللغة العربية وتطوير تدريسها معتمدا على ما جدّ في ميدان التكونلوجيات اللغوية، ومؤيدا بنظريات اللسانيات التعليمية،

وقد كان له دور كبير في إرساء الكثير من المصطلحات العربية في علوم شتى، حيث شق طريقه متبعا منهجا علميا في وضع المصطلحات، يتوسل الترجمة والاسشتقاق والمجاز والنحت والتركيب، ومتحريا في كلّ ذلك الدقة، كما كان يبدي آراءه في المصطلحات قبل أن تعتمد، بوصفه كان خبيرا في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ومن المنجزات المصطلحية التي كانت له يد فيها، نذكر ما يأتي:

- معجم مصطلحات الإعلاميات (عربي–فرنسي).
- معجم مصطلحات علم اللسان (عربي–فرنسي).
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (1989م)، الذي يندرج في مخطط شرع فيه مكتب تنسيق التعريب لأجل الوصول إلى لغة علمية عربية واحدة، وكانت مساهمته بوصفه رئيسا لمعهد العلوم اللسانية والصوتية الذي تعاون مع المكتب.

1 باحث أكاديمي ورئيس المجمع الجزائري للغة العربية، وعضو في المجامع الأربعة، وينتسب إلى لجنة الأصول والمصطلحات بمجمع القاهرة، ويدلي بآراءه الجريئة في كل المسائل اللغوية، وله مقالات في مجلات المجامع المختلفة، ومداخلات في المؤتمرات والندوات التي تنظم هنا وهناك في حنايا الوطن الكبير.

– مسائل في مصطلحات التجويد للشيخ جلالي الحنفي.

إضافة إلى مشروع الذخيرة العربية الذي تبنته الجامعة العربية، محاولة منه لوضع بنك جامع للألفاظ العربية قديمها وحديثها المستعملة بالفعل، لتسهيل الوصول إلى جذر الكلمة واستعمالاتها في السياقات المختلفة، وبذلك يكون رصيدا منتظما للاستعمال الحقيقي لمصطلحات علم من العلوم.

## ثانيا: جهود المؤسسات في صناعة المصطلح

### 1- جهود المجامع:

منذ أن أنشأت مجامع اللغة العربية وهي تخطط وتدبّر لوضع المصطلحات التي تواكب التطورات العلمية والمستجدات التقنية، فسطّرت ضوابط وأصدرت توصيات ليهتدي بها العلماء والباحثون عند تأليفهم الكتب العلمية، ونقلهم مستجدات العلوم، وتوليدهم مصطلحات للمفاهيم المستحدثة.

والمتأمل للأهداف التي سطرتها المجامع في بيانات تأسيسها، يجد قواسم مشتركة، بل يجد الأهداف نفسها مكرورة بتعبيرات مختلفة، وقد ترجمت إلى مبادئ وآليات تسير على هداها في صناعة المصطلح العلمي، نذكر منها ما يأتي:

- المحافظة على المصطلحات العلمية والمصطلحات المعربة التي وردت في التراث العربي؛ بتوظيفها في الاستعمال الحديث، وتفضيلها على الألفاظ المولدة، من مثل: سيّارة، جريدة...[1]
- أن تجمع اللفظ اللغوي والمدلول الاصطلاحي مناسبة أو مشاركة أو مشابهة، ولا يشترط في المصطلح أن يلمّ بكلّ المعنى العلمي.
- تفضيل الألفاظ المفردة –حتى وإن كانت غير شائعة– على الألفاظ المركبة، في مثل: "امتزاز" كمقابل للمصطلح الفرنسي "absorption" عوضا من "امتصاص سطحي"، وتفادي الألفاظ التي يصعب الاشتقاق منها والنسب إليها، والغريبة المبتذلة؛ مثل : لفظ "الكحول" كمقابل للفظ الإنجليزي "alcohol" عوضا من الغول.[2]

1 علي القاسمي: مرجع سابق. ص580.

2 علي القاسمي: مرجع سابق. ص562.

- تجنب استعمال الألفاظ العامية إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، مع الإشارة إلى عامية اللفظ.
- تجنب تعدّد الدلالات للمصطلح العلمي الواحد في الحقل الواحد.
- الالتزام بما اتّفق المختصون على استعماله من مصطلحات علمية سواء أكانت معربة أم مترجمة.
- اللجوء إلى التعريب عند الحاجة، وخاصة ما تعلّق بألفاظ الحضارة، والمصطلحات العالمية، وأسماء الأعلام، مثل: صوديم، هيليوم، واطسون، هلمسليف...[1]
- اللجوء إلى التعريب عند الضرورية العلمية، مع الحفاظ على الحروف الأصلية قدر الإمكان، وعدم اللجوء إلى الزوائد، وكذا مراعاة البنية العربية في المصطلح المنحوت.

وقد تباينت الجهود من مجمع إلى آخر بحسب أحوال كلّ بلد زمانا ومكانا، ويمكن أن نشير إلى بعض جهود أهم المجامع اللغوية:

**أ. جهود مجمع اللغة العربية بدمشق[2] في صناعة المصطلحات:**

كان مجمع اللغة العربية بدمشق أداة فاعلة في مدّ الوزارات والإدارات بمختلف المصطلحات العربية، تماشيا مع توجه الدولة في تعريب الإدارة وتعريب التعليم والصحة... وقد سعى المجمع جاهدا لرسم منهج واضح لوضع المصطلحات واختيارها، مؤكدا على أولوية التراث في استيقاء المصطلحات، والابتعاد عن المعربّ قدر المستطاع، ومن أهم ما التزموا به من مبادئ في حالة التفضيل:

- اختيار الألفاظ الشائعة الصّحيحة على الغريبة المتروكة.
- اختيار الألفاظ الأقرب إلى المعنى المراد، في حالة الترادف.
- إثبات المعنى الأصلي للفظ الأجنبي قبل ترجمة الألفاظ الأجنبية.

1 علي القاسمي: مرجع سابق. ص581.

2 تأسس في عهد حكومة الملك فيصل للنهوض باللغة العربية بعد سنوات الحكم العثماني، وكان اسمه في بداية ظهوره سنة 1919(المجمع العلمي العربي)، ثم صار اسمه فيما بعد (مجمع اللغة العربية) وأُسندت رئاسته إلى محمد كرد علي، ضمّ عددًا من أرباب اللغة والأدب وهم : محمد كرد علي وأمين سويد وأنيس سلوم وسعيد الكرمي ومتري قندلفت وعيسى إسكندر معلوف وعبد القادر المغربي وعز الدين علم الدين وطاهر الجزائري. كان له دور كبير في تعريب مؤسسات الدولة وهيئاتها وتعريب التعليم وإنشاء المدارس الأولى في سورية. وجمع الآثار القديمة، وجمع الكتب المخطوطة والمطبوعة، وتوسع عدد أعضاءه بعد ذلك. ورأسه على التوالي: محمد كرد علي، خليل مردم بك، مصطفى الشهابي، حسني سبح، وشاكر الفحام...

– مقابلة اللفظ الأجنبي بلفظ عربي يؤدي معناه، أو يختار له لفظ باللجوء إلى الاشتقاق والمجاز، وفي حالة الضرورة يستعان بآلية النّحت والتركيب بأنواعه.

### ب. جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1] في صناعة المصطلحات:

لعب مجمع القاهرة دورا محوريا في صناعة المصطلحات العربية، كونه ضمّ صفوة العلماء من كلّ الأقطار العربية، وعلى الرّغم من ذلك لم يتفرّد بآليات تميّزة من غيره من المجامع، سوى طريقة التعامل معها في الجانب التطبيقي ودعوته العلماء العاملين إلى التقيّد بها، ونذكر من توصياته ما يأتي:

– في نقل المصطلحات الأجنبية: أوجب مقابلتها بمصطلحات عربية مع التقيّد بدلالة المصطلحات الأجنبية بالعودة إلى أصولها اللاتينية أو اليونانية، من دون التقيد بدلالاتها اللفظية، في مثل: مصطلح "dead room" يقابله "غرفة كاتمة" لا ميّتة[2].

– اختيار المصطلح المفرد الذي يسهّل الاشتقاق والنسبة والإضافة والجمع، وتفضيله على المركب، وإلا يلجأ إلى الترجمة الحرفية، مثل: زوم مقابل "zoom"، عوضا من "العدسة ذات البعد البؤري المتغير".

– عند الترادف يتمّ التدقيق في الألفاظ المترادفة في حقل واحد، ثمّ اختيار اللفظ ذي الدلالة العلمية الدقيقة.

– قياس المصدر الصناعي بزيادة ياء مشددة وتاء في آخره، نحو: الإنسانية والاجتماعية والنمطية.

– إجازة جمع المصدر في حالة اختلاف أنواعه، من ذلك: تحليل تجمع تحاليل وتحليلات.

---

1 أنشئ بناء على مرسوم ملكي صدر في ديسمبر عام 1932م، وقد نصَّ المرسوم على أن المجمع يتكون من عشرين عضوًا عاملاً من بين العلماء المعروفين بتعمقهم في اللغة العربية أو ببحوثهم في فقهها ولهجاتها، نصفهم من المصريين والنصف الآخر من العرب والمستشرقين؛ وهو ما كان يعني أن مجمع اللغة العربية عالمي التكوين، لا يتقيد بجنسية معينة ولا بديانة معينة، وأن معيار الاختيار هو القدرة والكفاءة. وقد سمي في البداية "مجمع اللغة العربية الملكي"، ثم غير اسمه في عام 1938م فصار "مجمع فؤاد الأول للغة العربية"، ثم غير بعد ذلك إلى مجمع اللغة العربية، وصدر في عام فى عام 1982م آخر قانون حَدَّد الأعضاء المصريين العاملين بأربعين عضوًا، وحَدَّد الأعضاء العاملين من غير المصريين بعشرين عضوًا.

2 الزركان: الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث. ص162.

– إجازة النسبة إلى الجمع عند الحاجة، كـ: عماليّ، وثائقي.. كذلك الأمر بالنسبة إلى المثنى، كـ: أذينَانيّ، بُطيْنَاني...

– إجازة صوغ المركب المزجي في المصطلحات العلمية عند الضرورة، مع ضرورة مراجعة المجمع، ولا يقبل منه إلا الذي يقرّه، وممّا أقرّه: تحت الحمراء، فوق بنفسجي، ماورائي، لا تزاوجي...

– اعتماد المجاز في بعض التعبيرات، مثل: نبض الشارع، تعرية الفكر، السوق السوداء، الحرب الباردة...[1]

– الألفاظ العربية التي نقلت إلى اللغات الأجنبية محرفة، إذا أعيدت إلى العربية تعاد إلى أصلها العربي، مثل: هرمية = "Hormique"، عوضا من أورميك..

– اعتماد الألفاظ الأعجمية التي يشيع استعمالها عالميا، أو تتعلق باسم علم، أو أصل يوناني، مثل: الإنزيم "enzym"، البيولوجية، "biology"، الديناميكية "dynamic"...

– اعتماد تعريب المصطلحات الدولية التي فرضت نفسها في الحياة اليومية، مثل: بنك ="Bank"، بورصة = "Bours"...

– اعتماد المصطلحات العلمية العالمية التي تعتمد الأبجديات الأوروبية واليونانية، مثل: أشعة ألفا = alpha–rays، أشعة سينية = X–rays... وكذا تعريب كلمات العبارات الدولية المختصرة، مثل: أوبيك = OPEC اختصارا لـ(Organzation of Petrolem Exporting Countries).

وغيرها من التفاصيل التي ساقتها قرارات المجمع وتوصياته، ترجمة للمبادئ التي يعتمد عليها، وتحقيقا للأهداف التي سطرها.

### ج. جهود مجمع اللغة العربية العراقي[2] في صناعة المصطلحات:

اهتم المجمع العراقي بتطوير اللغة العربية، وحرص على وحدة المصطلح العلمي العربي، وإحياء

(1) وفاء كامل فايد: بحوث في العربية المعاصرة. ص204.

(2) أنشئ سنة 1947م، وتألف من عشرة أعضاء، وعقد أولى جلساته في 1948م. وكان أول رئيس له هو محمد رضا الشبيبي. وشهد المجمع سلبا وتخريبا لممتلكاته (الأرشيف: المخطوطات النادرة والكتب الثمينة، والأجهزة والحواسيب... ) ونهبت مكتبته التي حوت كتبا في مختلف اللغات، العربية، الكردية، الفارسية، السريانية...

التراث ونشر الثقافة والتأليف والترجمة، وأمدّ دارسي اللغة والتراث بما يحتاجون إليه، وسطّر مجموعة من التّوصيات التي سارت لجان صناعة المصطلح العلمي على هديها، وأسهمت في توليد العديد من المصطلحات في مختلف العلوم، ويمكن أن نشير إلى بعض التوصيات فيما يأتي:

*** شروط التعريب:**

لا تعرّب المصطلحات الأجنبية إلا وفق الشروط الآتية:

- إذا بات مدلول المصطلح شائعا، ويصعب تغييره.
- عند اشتقاقه من أسماء الأعلام.
- عندما يكون اسما علمسيا لبعض المقاييس والوحدات والمركبات.
- عندما يكون مما ورد في التراث.

*** قواعد التعريب:**

يراعى في التعريب القواعد الآتية:

- اعتماد الهمزة في الأسماء التي تبدأ بساكن.
- كتابة الأسماء الأعجمية كما تنطق في لغتها عند تيسر ذلك.
- عند التعدّد يفضل اللفظ العربي على المولد، والمولد على الحديث، إلاّ إذا أشتهر الحديث.
- الابتعاد عن استعمال السوابق واللواحق، واللجوء إلى استعمال آليات اللغة العربية.
- يمكن الاستفادة من الترداف، بتوظيف كلّ لفظ في معناه الدقيق.

### د. جهود مجمع اللغة العربية الأردني[1] في صناعة المصطلحات:

بذل المجمع ما في وسعه –وما يزال– للإسهام في صناعة المصطلح العلمي، وجسّد ذلك في

(1) تأسس سنة (1961) تبعا لتوصية مؤتمر التعريب الأول بالرباط، فأنشئت اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر، ولم يباشر أعماله إلا سنة 1976م.

– ينظر: الزركان: الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص193.

الأهداف التي سطّرها:

- الحفاظ على سلامة اللغة العربية.
- توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون ووضع معاجم بمشاركة داخلية وخارجية.
- إحياء التراث العربي المتعلق بالآداب والعلوم والفنون.
- تشجيع التأليف والترجمة والنشر.

وقد تقاسم بعض الأهداف والمبادئ مع غيره من المجامع، واختلف عنها في بعض التوصيات – ولو شكليا– محاولة في رسم بعض الخصوصية والتميّز، نذكر منها:

- أن تسمّى بأسماء عربية: المدن والقرى والمواقع والمؤسسات التجارية والمالية والصناعية والعلمية والاجتماعية ومؤسسات الخدمات والترفيه والسياحة والمصنوعات والمنتوجات.[1]
- أن تقسّم المفاهيم وتستكمل وتحدّد وتعرّف وترتّب حسب كلّ حقل.
- أن يشرك المختصون والمستهلكون في وضع المصطلح.
- أن تلتزم وسائل الإعلام والنشر باستخدام اللغة العربية السّليمة.
- أن يُواصل البحث لأجل تيسير التواصل بين واضع المصطلح ومستعمله.[2]
- أن يكزن المقابل العربي معبّرا تعبيرا دقيقا عن المصطلح الأجنبي.
- أن يكزن المقابل العربي معبّرا عن الوظيفة التي يدلّ عليها المصطلح.
- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي عربيا تراثيا كلّما كان ذلك ممكنا.[3]

(1) رضوان محمد حسين النّجار: المجامع اللغوية ودورها في نشر التراث العربي، مجمع اللغة العربي الأردني أنموذجا، المجلس الأعلى للغة العربية ، الراهن والمأمول، منشورات المجلس، ط1، الجزائر، 1430هـ-2009م. ص564.

2 صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة العربية، ص262.

(3) محمد علي الزركان: الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص197.

### هـ. جهود مجمع اللغة العربية بالجزائر[1] في صناعة المصطلحات:

يعدّ مجمع اللغة العربية بالجزائر حديث النشأة إذا ما قُورن بالمجامع السالفة الذكر، وقد أنشئ لتحقيق أهداف تصبّ في خدمة اللغة العربية وما تعلّق بها من مصطلح، ومن أهمّ أهدافه:

- خدمة اللغة العربية بالسّعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها.
- إحياء استعمال المصطلحات الموجودة في التراث العربي الإسلامي.
- اعتماد المصطلحات الجديدة التي أقرها اتّحاد مجامع اللغة العربية، والتي يقرّها في المستقبل.
- نحت مصطلحات جديدة بالقياس والاشتقاق.
- ترجمة وتعريب المصطلحات.
- نشر جميع المصطلحات في أوساط الأجهزة التربوية والتكوينية والتعليمية والإدارية.
- وضع قاموس حديث شامل للمصطلحات العلمية والتقنية في مختلف المجالات.
- إصدار مجلّة دورية ينشر فيها إنتاج المجمع من مصطلحات وبحوث ودراسات.

وما يلاحظ على أهداف وتوصيات المجمع ذلك الوعي بالفوضى الاصطلاحية، لذلك سعى إلى التوحيد المصطلحي من خلال تبني ما يصدر عن اتّحاد المجامع، ومحاولة الابتعاد عن الدخول في التفاصيل التقنية التي خاض فيها غيره من المجامع كالمجمع العراقي.

### و- جهود اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية[2] في صناعة المصطلح:

ضمّ اتحاد المجامع في بادئ الأمر ثلاثة مجامع، وهي: مجمع دمشق ومجمع القاهرة والمجمع

(1) أنشئ المجمع الجزائري للغة العربية بموجب مرسوم رئاسي سنة 1992، وحدّد عدد أعضائه بثلاثين عضوا من داخل الوطن، ومثلهم من الخارج شرط أن يتقنوا العربية ولغة أخرى، رأسه في سنة 1998 الدكتور التيجاني هدام، وبعد وفاته أسندت رئاسته للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح.

(2) تعود فكرة إنشاء اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية إلى سنة (1956م) حين دعت الإدارة العامة للثقافة بالجامعة العربية إلى ذلك، لكن تأسيسه الفعلي كان سنة (1971م). بمنزل الدكتور طه حسين الذي انتخب رئيسا، ويتألف النظام الأساسي للاتحاد من خمس عشرة مادة، من أبرز ما جاء فيها: أن للاتحاد شخصية معنوية مستقلة، وأن مقره مدينة القاهرة، وأنه يتألف من المجامع الثلاثة في دمشق والقاهرة وبغداد، وكلّ مجمع لغوي علمي تنشئه دولة عربية مستقلة، ويوافق مجلس الاتحاد على قبوله.

بغداد[1]، وانضم إليها مجمع اللغة العربية الأردني منذ تأسيسه، لتنضم المجامع الأخرى تباعا فور تأسيسها، وقد ظهرت هذه الفكرة لِمَا وُجد من تضارب بين قرارات المجامع الموجودة في ذلك الحين، وما انجرّ عليه من هنات تشوب العمل بأكمله وكان للاتحاد هدفان أساسيان:

- **الهدف الأول:** تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية، وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي.

- **الهدف الثاني:** العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

عقد اتحاد المجامع العديد من الندوات، وعادة ما ينصبّ اهتمامه على المعجمات المصطلحية التي تصدرها المجامع والمؤسسات العلمية، لما تكتسيه من أهمية في تيسير تعريب العلوم والتعليم. وأصدر خلاصة ندواته في كراسات خاصة يسهل نشرها وتوزيعها في الجامعات والمراكز العلمية. ومازالت هذه الندوات تعقد دوريا في مبنى اتحاد المجامع بالقاهرة أو في مبنى المجمع العضو في الاتحاد أو في أي بلد عربي آخر بالتعاون مع جامعته أو مؤسساته الثقافية بإشراف جامعة الدول العربية. والمجمع عضو مؤسس في الاتحاد الدولي للأكاديميات العالمية الذي مقرّه في بروكسل (بلجيكا)، إذ يشارك مؤتمراته الدوليةبغية الاطلاع على المستجدات في مجالات العلم والأدب واللغة والثقافة العالمية.

وكان هدفه الأثير إصدار معجم تاريخي للغة العربية؛ حيث خُصّصت الندوة الثالثة عشرة (القاهرة: 4-2004/4/6م) لدراسة كيفية تنفيذه وتمويله، وفتشكلت هيئة للمعجم التاريخي للغة العربية، وأقر نظامها الأساسي بناء على ذلك.

### ز- جهود المكتب الدائم لتنسيق التعريب[2] في صناعة المصطلح:

بذل المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي الذي تشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[3] جهودا في صناعة المصطلح، من خلال البحوث الدراسات التي ينجزها

1 ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما. ص. 50

(2) جاء تنفيذا لتوصيات مؤتمر التعريب الأول الذي انعقد بالرباط سنة1961م، ثم أُلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مارس 1969. وعند تأسيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية أُلحق بها سنة (1972م)، وكان يسمى آنذاك (المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي).

(3) ينظر: الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث. ص175.

الباحثون المنضوون تحته، أو ما يستقبله من بحوث بغية نشرها في المجلة التي يصدرها[1]، ومن الإشكالات التي تصدى لمعالجتها:

أ- **إشكال "صلاحية اللغة العربية للتدريس الجامعي"**: ضمن بحث بعنوان "اللغة العربية وتحديات العصر" وتوصّل إلى أنّ اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي في العلوم الحديثة، لكن يلزم في هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية[2]، وحصر العقبات التي تعرقل التدريس العلمي باللغة العربية في مجموعة من النقاط، وخلص إلى التوصيات الآتية:[3]

- تكوين المكتبة العلمية بترجمة الكتب.
- العمل على تعريب المصطلحات تماشياً مع تطور العلم.
- توحيد الكتب الجامعية في الدول العربية.
- تشكل لجنة من الجامعات تشرف على ترجمة البحوث إلى لغة عربية سليمة.

ب- **إشكال "المصطلحات العلمية"**: وهو إشكال يعاني منه الباحثون العرب، ومن المجهودات التي بذلت لإيجاد حلول لهذا الإشكال، الندوة التي عقدت سنة (1981م) بعنوان: "توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية"، وتمخض عنها إقرار مجموعة من المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، ومن بينها[4]:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- استقراء التراث العربي وإحياؤه، وخاصة ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث.

4- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب

(1) اللسان العربي: مجلة تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

(2) ينظر وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، ص585 – 586 .

(3) المرجع نفسه. ص581.

(4) ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ( الكتاب الأول )، ص505.

الآتي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

5- التعريب عند الحاجة، وتفضيل الكلمات العربية الفصيحة الشائعة على الكلمات المعربة.

إنّ التقاء أعضاء المجامع العربية واتصالهم يسهم في توحيد المصطلحات، وتقارب آرائهم حول المصطلحات المختلف فيها، سواء أكان هذا تحت إشراف مكتب تنسيق التعريب أم في مؤتمر مجمع اللغة العربية الذي يعقد سنويا بالقاهرة، ويضم علماء العربية من دون الاقتصار على أعضاء المجامع.[1].

(1) ينظر: وفاء كامل فايد، المجامع العربية و قضايا اللغة، ص 582-581.

## 2- بنوك المصطلحات:

شهدت المعرفة الإنسانية انتشارا واسعا في القرن العشرين، وازدادت وتيرة الاكتشافات والاختراعات سرعة في المجالات العلمية والتقنية المختلفة، ورافق كلّ ذلك حاجةٌ ماسةٌ إلى إيجاد مصطلحات علمية للتعبير عن المفاهيم الجديدة، وأدى هذا إلى مشكلة رصد المصطلحات ومتابعتها عبر تخزينها في مجال الصناعة المعجمية الورقية، التي ضاقت بهذا السّيل الدافق، فبدأت تظهر صناعة المعاجم المحوسبة (الإلكترونية)، حتى غدت جزءا لا يتجزّأ من هذه الصناعة.

### أ- التعريف:

بنك المصطلحات هو قاعدة بيانات، متخصّصة في تجميع رصيد من المصطلحات العلمية والتقنية، مع معانيها ومعلومات مفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر.

ومتى سُميت قاعدةُ بيانات بنكَ مصطلحات، تكون جميعُ سجلات هذه القاعدة مصطلحاتٍ متخصصةً، كما هو الحال في بنك المصطلحات الكندي، بل قد يعتني بمصطلحات في حقل معين دون غيره، وخير مثال على ذلك، بنك مصطلحات شركة الشركة الألمانية (سيمنس) الذي يعتني بمصطلحات الهندسة الكهربائية، فيخزّن مصطلحاتها بعدّة لغات أوروبية واللغة العربية، فهذا البنك يسعى إلى مدّ المترجمين في الشركة بالمصطلحات التي تعينهم على ترجمة الإرشادات التي ترفق مبيعاتهم في أنحاء العالم من أجل إرشاد الزبائن إلى كيفية تشغيلها وصيانة أعطالها.

ومن **مبررات** اعتماد العلماء على بنوك المصطلحات وصناعة المعاجم المحوسبة (الإلكترونية) على الرغم من تكاليفها الباهضة:

أ- عدم قدرة الفرد على الإحاطة بجميع المصطلحات في فن من فنون العلم والتقنية، وقد قدّرت الدراسات أنّ عدد المصطلحات التي تستحدث يوميا كان خميسن مصطلحا في الثمانيات، وأنّ العدد يتزايد كلما تقدّم الزّمن، وهو ما ينوء بعقل الفرد الإنسان أن يخزنه.

ب- إنّ توظيف الحاسوب في تخزين المصطلحات ومعالجتها سيؤدي حتما إلى الإسراع في تمكين الباحث من الترجمة والبيانات المختلفة عنه؛ كالميدان العلمي، والمدلول والسّياق الذي يَرِد فيه... في وقت وجيز لا يستطيع تحصيله إذ ما قورن بالمعاجم التقليدية.

– إتاحة الفرصة لإثراء الرّصيد المصطلحي المخزّن في الذاكرة وتحيينه في كلّ أنٍ، وهذا أمر صعبٌ عند التّعامل مع المعجم الورقي الذي يحتاج إلى إعادة الطّبع؛ وذلك لا يتمّ إلا إذا مرّ عليه وقت معيّن.

– يسهّل عمل المترجم، إذ يضع بين يديه الدّلالة الدقيقة في كلّ فن من فنون المعرفة.

– يسهّل عملية توحيد المصطلحات من خلال المقابلة بين المصطلحات المقترحة من هيئات مختلفة لمفهوم واحد، والوقوف على الترادف والاشتراك اللفظي.

**ب– أنواع البنوك:**

بظهور قواعد البيانات، استحدثت طرق جديدة في تخزين الملفات، وأدى إلى ظهور العديد من التسميات:

– **بنك المعلومات (Dada bank)**: ظهرت هذه الفكرة في الستينات حيث حاولت الحكومة الإمريكية أن تنشئ قاعدة مركزية تخزّن المعلومات عن المواطنين، كي تستخدم في التخطيط القومي، لكن الفكرة لم ترق للمواطنين الأمريكيين، لكن الفكرة وجدت سبلا آخرى للتطبيق في مجالات الحياة المتعددة، فأنشئ بنك المعلومات المكتبية والفهرسة في مكتبة الكونغرس، وبنك المعلومات الطبية، وبنك المعلومات الإعلامية في جريدة نيويورك تايمز... فيحفظ الحاسوب البيانتات حسب الاختصاص ليسهل استعادتها عند الحاجة.

– **بنك الكلمات (Word bank)**: يخزّن هذا البنك النّصوص اللغوية (المدونة corpus)، ليساعد الباحثين على فهم أفضل للغة وتعينهم على وضع قواعدها.

وتعدّ جامعة ستانفرد الأمريكية أول من أنشأ بنكا للكلمات، حيث تضمّ مدونته حوالي سبعة ملايين كلمة للغة الانجليزية، ثم انتشرت بنوك أخرى في مختلف البلدان، وتعدّ شركة صخر بالقاهرة خير مثال لبنوك الكلمات في اللغة العربية. ، وهذه البنوك ذات فوائد جمّة؛ وأداة بحث لا غنى عنها لكلّ

باحث في المصطلحية، فقد تكون المدونة عامة، كما يمكن أن تكون مختصة في مجال من مجالات العلوم والتقنية.

- **بنك المصطلحات (Terminological dada bank)**: هو ضرب من قواعد البيانات، يهتمّ برصد المصطلحات العلمية والتقنية مع معانيها، والمعلومات المفيدة عنها بلغة واحدة أو أكثر من لغة. وقد ذلك إلى الاهتمام بالبحوث الخاصة بها، مثل: مركز الاستعلامات الدولي للمصطلحات بفيينا، والذي يسعى إلى:

- تطوير النظرية المصطلحية.

- تنسيق التعاون بين صانعي المصطلحاتو تنميته.

- توثيق المصطلحات عبر شبكة إلكترونية.

وقد تم الاتفاق على مواصفات معينة يجب أن تتوافر في المصطلحات التي تخزن في بنوك المصطلحات، منها[1]:

-رمز التعريف
-مرتبة الصلاحية
-اسم الواضع
-حقل الاختصاص
-مصدر المصطلح
-تعاريف المصطلح (المفاهيم التي يعبر عنها)
-شواهد مختارة
-الإشارة إلى اللغة الأجنبية
-شمولية المصطلح في شكله الراهن
-الحدود الجغرافية للمصطلح

(1) المؤتمر العالمي الأول لبنوك المصطلحات الذي عقد في فيينا -النمسا، 2- 3 أفريل 1979.

-المعلومات اللغوية

-المستويات اللغوية

-المعلومات الببلوغارفية لمن يرغب في زيادة البحث

**ج- أنواع بنوك المصطلحات:**

تتعدّد تصنيفات بنوك المصطلحات بتعدّد الأسس المعتمدة في التّصنيف:

فإذا نظرنا إلى الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وجدنا بنوكا تهدف إلى جمع المصطلحات التي تم تقييسها وتوحيدها، وأخرى تسعى إلى مدّ يدّ العون للباحثين والمترجمين بمقابلات المصطلحات عند العوز.

وإذا نظرنا إلى الأشخاص الذين يستهدفهم البنك، فقد يخصص البنك خدماته للمُترجمين، أو اللسانيين، أو المصطلحيين، أو المدرسين في الشعب العلمية والتقنية، أو لهم جميعًا.

وإذا نظرنا إلى الطريقة المعتمدة في نشر المعلومات وتوزيعها، فقد تتمّ بالنّشر الورقي أو الإلكتروني وقد يكون بالهاتف...

وبالنّظر إلى نوع المادة المخزّنة، وكيفية ترتيبها، طريقة عملها، تُقسَّم بنوك المصطلحات إلى ثلاثة أنواع:

- **بنوك المصطلحات اللفظية:** أكثر بنوك المصطلحات شيوعا في العالم، تتّبع الترتيب الألفبائي للمصطلحات لتيسير الوصول إليها، إذ تبدأ من المصطلح لتبلغ تعيين مفهومه في السّياقات التي يرد فيها، ليختص بميدان مفهومي معيّن. ومن عيوبها أنها تذكر كلّ بيانات المصطلح في المدخل الواحد، وهذا يجعل الباحث مضطرا لأن يقرأ كلّ المعلومات الواردة لبلوغ المفهوم المراد في حقله .

- **بنوك المصطلحات المفهومية:** على عكس سابقتها، فإنها تبدأ من المفهوم ثم تبحث عن التسميات أو المصطلحات التي تعبِّر عنه، لذلك تواجه مشكلة مع المصطلحات التي يرد ذكرها في حقل علمي.

- **بنوك المصطلحات المزدوجة:** يعدّ هذا النوع من بنوك المصطلحات (بنوك المصطلحات المترابطة النصوص) نوعا جديدا يسعى إلى التّوفيق بين النّوعين السّابقين؛ أي « بين البنية الكبرى للغة

(النصوص العلمية) التي تعوّل عليها بنوك المصطلحات المفهومية، وبين البنية الصغرى للغة (المصطلحات العلمية) التي ينطلق منها عمل بنوك المصطلحات اللفظية»[1] والاستفادة من النّقاط الإجابية.

**د- ميزات بنوك المصطلحات:**

يمكن القول أن لبنوك المصطلحات أربعة ميزات ليست متوفرة في المعاجم الورقية، وهي:

- **حداثة المعلومات:** فإدخال مصطلحات جديدة في بنك المصطلحات لا يستغرق دقائق، في حين أن نشرها في معجم ورقي مطبوع قد يستغرق شهوراً. كما أنه يمكننا الاطلاع على المصطلح بعد ثوانٍ من تخزينه في بنك المصطلحات ، وهذا ما لا يتأتى لنا في المعجم الورقي.

- **سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها:** إن شبكة بنوك المصطلحات التي تيسِّر التعاون بين عدد من بنوك المصطلحات تجعل من الممكن تقسيم العمل بين هذه البنوك والإسراع في تجميع المصطلحات وتخزينها. وتتيح لنا شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الاطلاع على محتويات بنوك المعلومات التي تتخذ لها مواقع على هذه الشبكة.

- **سرعة التعرف على التكرار والتناقض في المصطلحات:** وذلك بفضل إمكانات الترتيب والتصنيف والتجميع الآلي المختلفة، مثل الترتيب الألفبائي، أو الترتيب الموضوعي، أو الترتيب بحسب المصد ، أو بحسب التشابه الشكلي،وما إلى ذلك.

- **توفير الوقت والجهد والمال:** فالباحث في بنك المصطلحات يستطيع أن يعثر على مصطلح أو مجموعة من المصطلحات في غضون ثوانٍ معدودات، على حين قد يتطلب ذلك منه ساعات من البحث في المعاجم الورقية .

**هـ- أهداف بنوك المصطلحات:**

يمكننا حصر الأهداف الرئيسة لبنوك المصطلحات فيما يأتي:

(1) رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية –عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص352.

1- مساعدة المترجمين في عملهم : وذلك من خلال تزويدهم بالمقابلات المطلوبة في لغة الهدف (أو اللغة المترجم إليها) بسرعة ودقة ، مع جميع المعلومات اللازمة عنها.

2- تنميط المصطلحات وتقييسها وتوحيدها: بما يتطلب ذلك من تجميع للمصطلحات على اختلاف درجة صلاحيتها ودراستها.

3- توثيق المصطلحات: لتيسير الاطلاع عليها واسترجاعها ونشرها إلكترونيا أو ورقياً.

**و- بنوك المصطلحات العالمية:**

هذه البنوك الأوروبية، والعالمية تخزّن المصطلحات باللغات الأوروبية:

- الهيئة الأروبية في بروكسل.
- منظمة العمل الدولية.
- صندوق النقد الدولي.
- المجلس العالمي للغة الفرنسية.
- الجمعية الفرنسية للتقييس.
- دائرة الاتحادية للغات في مدينة كولون بألمانيا.
- معهد البحث الروسي للمعلومات الهندسية في موسكو.
- مجلس المقاييس الوطني في وزارة التجارة الأمريكية بواشنطن.
- جامعة سيري في بريطانيا.

**ز- البنوك المصطلحات العالمية التي تخزن مصطلحات عربية:**

هناك بنوك أوروبية وعالمية تخزّن المصطلحات باللغات الأوروبية، وتخزّن ما يقابلها باللغة العربية، نحو:

- بنك مصطلحات شركة سيمنس في ميونيخ الألمانية الذي يضمّ قاعدة بيانات للمصطلحات التكنولوجية والهندسة الكهربائية، باللغات الأوروبية، ولما اقتحمت مصنوعات الشركة البلاد العربية أضافت الشركة المصطلحات العربية إلى بنكها المصطلحي لتمكين المترجمين من كتابة إرشادات استعمال منتجاتها، وتُوّج الأمر باتّفاق مع مكتب تنسيق التعريب بالرباط لتبادل المصطلحات بينهما؛ فتُمِدّ

الشركةُ المكتبَ بالمصطلحات باللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية، ويمدّها المكتب بالمصطلحات العربية الموحدة وما يقابلها في الإنجليزية والفرنسية.

– قاعدة بيانات الأمم المتحدة بنيويورك التي تحتوي على بيانات المصطلحات مع تعريفاتها باللغات الرسمية للأمم المتحدة (الإنجليزية، والفرنسية، والروسية والصينية، والعربية) حتى يستعين بها المترجمون في المنظمة. ولتوسيع الفائدة جعلت لها موقعا على شبكة المعلومات (الانترنت).

**ك- بنوك المصطلحات في الوطن العربي:**

هناك بنوك للمصطلحات في المؤسسات اللغوية والجامعات في الوطن العربي، نذكر منها:

1- قاعدة المُعطيات المعجمية بالرباط.

2- البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم).

3- قاعدة المُعطيات المصطلحية (قمم) بتونس.

4- بنك مجمع اللغة العربية في الأردن.

5- بنك المصطلحات في المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي.

## خاتمة:

الدرس المصطلحي العربي يرتبط بالتراث المصطلحي، مع الانفتاح على النماذج المصطلحية العالمية الحديثة، والاستعانة بالعلوم المرتبطة بالمصطلحية كالمنطق واللسانيات والابستمولوجيا والمعلوماتية.

وللمصطلحيّين العرب المحدثين الأخذ بآليت وضع المصطلح عند العلماء العرب القدامى، والاهتداء بطرقهم في تسمية المفاهيم العلمية والفنية وتحديدها،

– الاشتقاق، نظرا لخصوصية العربية وطابع أبنيتها الصرفية.

– توليد المصطلحات المصوغة من الأوزان المزيدة خصوصا بعد استنفاذ طاقات الأوزان المجردة.

– استخدام صيغ الجموع بأنماطها المختلفة عند تسمية المفاهيم عِلْما أن جَمْع المذكر السالم قلَّمَا يستعمل لهذا الغرض نظرا لكونه يجمع ما يعقِل، وأغلب التسميات هي لأشياء وذوات جامدة أو مجرّدة.

– الاستفادة من أبواب الترخّص التي فتحها العرب القدامى في لغاتهم العلمية لاختلاف طبائع هاته الأخيرة عن طبيعة اللغة العامة، من ذلك: جواز النسبة إلى الجمع دون ردّ المصطلح إلى المفرد، كقول ابن سينا: " قروحي"، نسبة إلى قروح وهو جمع لمفرده " قرْحَة".

– استساغة استعمال التراكيب العلمية في تسمية المفاهيم إن اقتضى الأمر ذلك، وحمل المصطلح أكثر من معنى. وقد ترد التراكيب الاصطلاحية مكونة من كلمتين، أو من ثلاث كلمات، أو من عبارة اصطلاحية 23 ، وبذلك يبطل القيد الذي وضعه بعض رواد "النهضة" العربية الحديثة في إلزامية تكوّن المصطلح العلمي من كلمة واحدة.

– إجازة الاشتقاق من المعرَّب، كاشتقاق الصفات: مزَعْفر– مُفَلفَل من: زعفران – فلفل.

– الاجتهاد في تأصيل الدخيل من المصطلحات، وطبعها بطابع عربي يجعلها تعكس طبيعة التلاقح الحضاري (العربي /الأجنبي) المنزّه عن كل تبعية ونسخ حرفي للوافد .

ارتكاز "التعريف" بداية على التحليل اللغوي للمصطلح، وإرجاعه إلى أصله الاشتقاقي، ليعقب ذلك ذكرٌ لمعاني المصطلح عند أهل الاختصاص العلمي أو الفني أو المهني، والتمييز في تحديد المفهوم بين المستوى العلمي والمستوى التعليمي، والإشارة إلى مجالات استعماله، مما يتيح تقنينا لسماته الدلالية، من أجل تفادي أي لبس في توظيفه من طرف أهل الاختصاص.

ومن الضيم أن تفرض على المصطلحيين العرب النظرية المصطلحية الغربية، في حين اللغة العربية لها خصوصيتها، وهو ما أدى إلى ظهور موضوعات جديدة في العمل المصطلحي العربي، نحو: موضوع تطويع المفاهيم الأجنبية لشروط الصياغة العربية في المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية، فهذه المسائل من شأنها أن تكون ركيزة من ركائز المصطلحية العربية التي ما فتئ المصطلحيون العرب يسعون إلى وضع دعائمها.

# ثبت المصادر والمراجع

- **الكتب:**

- القرآن الكريم
- ابن جني (بو الفتح عثمان): الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، دط. دت.ج1.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد): الإحكام في أصول الأحكام، الباب الخامس، تقديم: إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت، ط1، 1400هـ.
- ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، تحقيق: عبد الواحد وافى، ط3، دار النهضة، مصر. 1401هـ.
- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910م.
- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان. 1964م.
- إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا، القسم الثالث، الرسالة العاشرة:. الحدود والرسوم، تحقيق: محمد العبد، منشورات عكاظ العصرية–صيدا بيروت، 1399هـ–1997م.
- الباقلاني: إعجاز القرآن، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر. 1349هـ.
- البوشيخي (الشاهد): مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، ط1. مطبعة أنفو برانت، فاس. 2002.
- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الاعجاز، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط3، 1420هـ 1999م.
- الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف): مفاتيح العلوم، دار الطباعة المنيرية، مصر. 1342.هـ.
- الخوري (شحادة): دراسات في المصطلح والترجمة والتعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر – بدمشق. 2015. ج2.
- الرازي (فخر الدين): التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، دت.
- : المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الرياض. 1399هـ–1979م.
- : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الكريم، مطبعة الآداب والمؤيد، القاهرة. مصر. 1317هـ.
- الزركان (محمد علي): الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق، سورية. 1998.
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن عليّ): مفتاح العلوم، ط2. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 1987م.
- السيوطي: المزهر في علوم الاللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.1987م.

- الغزالي (حجة الإسلام محمد [أبو حامد]): معيار العلم في فن المنطق، ط2، المطبعة العربية، مصر. 1927م.
- القاسمي (علي): مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة. 1987م.
- المجلس الأعلى للغة العربية: الراهن والمأمول، منشورات المجلس، ط1، الجزائر، 1430هـ-2009م.
- المسدي (عبد السلام): التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت -لبنان، ط3، 2009م.
- الميساوي (خليفة): المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، الرياض- بيروت، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر. ط1، 2013.
- بوشيبة (عبد القادر): محاضرات في علم المفردات وصناعة المعاجم، جامعة أبي بكربلقايد، 2015.
- جدعان (محمود فهمي)، الأسس اللغويّة لعلم المصطلح: دار غريب، القاهرة، د-ت.
- دويدري (رجاء وحيد): المصطلح العلمي في اللغة العربية -عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، سورية. ط1، 2010.
- زفنكي (صافية): المناهج المصطلحية، مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب. 2010.
- ضيف (شوقي): مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مجمع اللغة العربية، مصر. ط1، 1984.
- ظاظ (حسن): كلام العرب -من قضايا اللغة العربية، الإسكندرية، 1997.
- كابري (ماريا تيريزا): المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة: محمد أمطوش، عالم الكتب العربي.
- كحيل (سعيدة عمارة): دراسات الترجمة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- مطلوب (أحمد): في المصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2001م.
- مقران (يوسف): المصطلح اللساني المترجم
- مقران (يوسف): المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحات، دار رسلان، دمشق، سوريا. 2009.
- مونان (جورج): علم اللغة والترجمة، ترجمة أحمد زكريا إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر. 2002م.
- الشهابي (الأمير مصطفى): المصطلحات العلمية في اللغة العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية جامعة الدول العربية، 1955م.

- القرافي شهاب الدين (أحمد بن إدريس): شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تحقيق:طه عبد الرؤوف سعيد، دار الفكر، ط1، 1973م.

**المعاجم العربية والموسوعات:**

- الحمزاوي (محمد رشاد): المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.
- المسدي (عبد السلام): قاموس اللسانيات (عربي– فرنسي، فرنسي–عربي)، الدار العربية للكتاب، مصر.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري): لسان العرب، دار صادر، بيروت. لبنان. ط7، 2011.
- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، تح: عبد الكريم العزباوي. 1964.
- الأصفهاني (الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل): المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان. د.ت.
- البستاني (بطرس): محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية)، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
- الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف): التعريفات، مؤسسة الحسني، الدار البضاء، المغرب. ط1، 2006.
- الجوهري (إسماعيل بن حماد): تاج اللغة وصحاح العربية. ط3، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، 1984م..
- الزبيدي (محمد مرتضى): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستارفراج، مطبعة حكومة الكويت. 1977م.
- السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم):عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.1996. ج1، ص37.
- الشدياق (أحمد فارس): الجاسوس على القاموس، دار النوادر، مطبعة الجوائب، القسطنطينية (استانبول)، 1299هـ.
- الشهابي (مصطفى): معجم الألفاظ الزراعية، (دون دار نشر)، ط 3، بيروت، لبنان 1982.
- الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المُقْرِي): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط2. تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، مصر. دت.

- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني): الكليات-معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ط2، 1419هـ-1998م..

- **المعاجم الأجنبية:**

- Dictionnaire Hachette, le dictionnaire de notre temps 1990.
- Dictionnaire linguistique de l'école de Prague. Vachek –Anvers,1966.
- Larousse, dictionnaire de français, 2010.
- Oxford LEARNER'S POCKET Dictionary, fourth edition.

- **المجلات والدوريات:**

- أبو زيد (أحمد): نظرية النظم بين المعتزلة والأشاعرة. مجلة كلية الآداب، فاس. عدد خاص4. سنة 1988م. ندوة المصطلح النقدي.
- أبو يزيد (أحمد): مدخل لدراسة جهود المفسرين في تفسير المصطلح القرآني، مجلة دراسات مصطلحية، عدد2، 2002.
- القاسمي (محمد علي)، مجلة اللسان العربي، مجلة دورة للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب، مجلد18، ج1. مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الرباط (المملكة المغربية).
- القرشي (خضر بن عليان): تعريب العلوم ووضع المصطلحات، مجلة اللسان العربي، عدد 22، 1983.
- عبد الرحيم (محمد)، أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول مج7، ع3، أبريل سبتمبر، 1987.
- عودة (خليل)، المصطلح النقدي في الدراسات العربية المعاصرة بين الأصالة والتجديد، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 01، عدد 02، 2003. جامعة النجاح الوطنية.
- مجلة مجع اللغة العربية الأردني، ج11-12
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934 – 1984)، راجعه محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون الطباعة المصرية، 1984.
- قدور(محمد أحمد): اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 81، جزء 4.
- مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، معجم مفردات علم المصطلح، المادتان 31-32 ، مؤسّسة إيزو، التوصية 1087، مجلّة اللسان العربي، ع 22، 1983

# فهرس الموضوعات


| العناصر | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** ..... | 01 |
| 1- **مدخل إلى علم المصطلح: المفهوم والنشأة** ..... | 02 |
| **أولا:** المصطلح والاصطلاح ..... | 03 |
| 1- في المعجم العربي القديم: ..... | 03 |
| أ- الدلالة اللغوية: ..... | 03 |
| ب- الدلالة الاصطلاحية: ..... | 04 |
| 2- في المعجم العربي الحديث: ..... | 06 |
| 3- في المعجم الغربيّ: ..... | 07 |
| **ثانيا:** علم المصطلح والمصطلحية ..... | 08 |
| 1- المفهوم ..... | 08 |
| 2- مجالات الدراسة: ..... | 09 |
| 3- تطور علم المصطلح ..... | 10 |
| 2- **آليات صناعة المصطلح** ..... | 12 |
| **أولاً:** الاشتقاق ..... | 13 |
| **ثانيا:** المجاز ..... | 16 |
| **ثالثا:** النحت ..... | 18 |
| **رابعا:** الترجمة ..... | 24 |
| **خامسا:** التعريب ..... | 30 |
| 3- **جهود علماء العربية في صناعة المصطلح** ..... | 38 |
| **أولا:** صناعة المصطلح عند علماء الحديث ..... | 39 |
| **ثانيا:** صناعة المصطلح عند المفسرين ..... | 40 |
| **ثالثا:** صناعة المصطلح عند المناطقة والفلاسفة ..... | 42 |

رابعا- صناعة المصطلح عند المتكلمين ..... 44
خامسا- صناعة المصطلح عند الأصوليين ..... 46

4- **المصطلحية وعلم صناعة المعاجم** ..... 49
1- موقع المصطلح من المعجم ..... 50
2- النظام المصطلحي والنظام المعجمي..... 50
3- المسار المصطلحي والمسار المعجمي ..... 53
5- **جهود الأفراد والمؤسسات في صناعة المصطلح** ..... 55
- تمهيد ..... 56

**أولا:** جهود الفردية في صناعة المصطلح ..... 57
**ثانيا:** جهود المؤسسات في صناعة المصطلح ..... 64
1- جهود المجامع..... 64
2- بنوك المصطلحات..... 74
**خاتمة** ..... 81
**ثبت المراجع** ..... 83
**فهرس** ..... 88